مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٩٦**

الاثنين، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد جودة	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد إيستريم
	أستراليا	السيدة كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد تشو تاي - يول
	رواندا	السيد نيبيشاكا
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام للأمم المتحدة وأصحاب المعالي الوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الذين يحضرون جلسة اليوم. إن مشاركتكم في هذه الجلسة هو تأكيد على أهمية الموضوع قيد المناقشة اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من إسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وآيسلندا وباكستان والبحرين والبرازيل وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسري لانكا والعراق وغواتيمالا وقطر وكازاخستان وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج والهند واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أقترح على المجلس دعوة المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح على المجلس دعوة المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

قبل أن أبدأ، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة فيما يتعلق بالمحادثات بشأن سوريا. يعلم المشاركون آخر التطورات المتعلقة بمؤتمر جنيف بشأن سوريا. تجري مناقشات مكثفة وعاجلة، وسيكون لدي المزيد كي أقوله عن الحالة في وقت لاحق اليوم. في الوقت الراهن، دعوني أناشد مرة أخرى جميع الأطراف المعنية مراعاة احتياجات الشعب السوري أشد المراعاة.

لقد عدت للتو من المنطقة، بما في ذلك زيارتي الخامسة إلى العراق. يواجه البلد مرة أخرى مخاطر كبيرة تهدد استقراره. لقد ناقشت شواغلي مع العديد من القادة العراقيين وحثثت جميع الأطراف على مواصلة الالتزام بالحوار السياسي والتمسك باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد شعرت بالاطمئنان لتعهدهم بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر في ٣٠ نيسان/أبريل. واليوم، أكرر رسالتي إلى القادة السياسيين العراقيين التي تدعوهم إلى الوفاء بمسؤولياتهم لكفالة الحوار الشامل للجميع، التماسك الاجتماعي، وتحقيق تقدم سياسي ملموس.

لقد قمت أيضا بزيارة دولة الكويت. وأعرب عن امتناني البالغ للعديد من البلدان التي تعهدت بتقديم التمويل السخي إلى مؤتمر المانحين الدولي الثاني للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من

أجل سوريا. وبالإضافة إلى ذلك عقدت اجتماعا مع أمير دولة الكويت، وأشعر بالتشجيع إزاء التحسن في العلاقات الثنائية بين بلده والعراق. وناقشنا أيضا تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

وإذ أنتقل إلى لبنان، أود أن أثني على قيادة الرئيس سليمان في التمسك بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها البلد. وهي بالغة الأهمية لمنع الأزمة السورية من زيادة التوترات في لبنان، كما رأينا في الأعمال الإرهابية والتفجيرات الأخيرة. بعد تسع سنوات من اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فإن بدء المحاكمة في المحكمة الخاصة للبنان الأسبوع الماضي هو تذكير بمكافحة الإفلات من العقاب في لبنان.

ولا تزال انتهاكات حدود لبنان مع سوريا مستمرة، بما في ذلك تصعيد مثير للقلق لإطلاق الصواريخ والضربات الجوية لمنطقة البقاع اللبناني. ويواصل اللاجئون العبور إلى لبنان بأعداد كبيرة، ليتجاوز مجموعهم الآن ٨٦٠ ٠٠٠ لاجئ، بزيادة ستة أضعاف مقارنة مع السنة الماضية.

وما فتئت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة نسبيا بفضل تعاون السلطات اللبنانية والإسرائيلية لاحتواء الحوادث الأخيرة. ويتعين على الجميع الاستفادة من الاستقرار السائد على طول الخط الأزرق بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد دعا مجلس الأمن ومجموعة الدعم الدولية للبنان إلى تقديم الدعم السخي لجهود الاستجابة الإنسانية وتحقيق الاستقرار، فضلا عن دعم القوات المسلحة اللبنانية.

وتعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم مساعدة إلى الجيش اللبناني قيمتها ٣ بلايين دولار.

إنني أرحب بالزخم الآيل إلى تشكيل حكومة، وأشجع جميع الأطراف على كفالة أن تجري الانتخابات الرئاسية في موعدها. وشعب لبنان يتطلع إلى زعمائه للعمل معا من أجل قيادة بلده خلال هذا الوقت العصيب.

إن عام ٢٠١٤ سوف يكون عاما حاسما في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الخروج من الوضع الراهن المحفوف بالمخاطر الذي لا يمكن تحمله. وزير خارجية الولايات المتحدة كيري يعمل بدأب لوضع إطار عمل بشأن جميع المسائل الأساسية بغية تلبية التطلعات الإسرائيلية والفلسطينية بطريقة عادلة ومتوازنة، والسماح بمواصلة المفاوضات التي تؤول إلى إبرام اتفاق حول الوضع النهائي. وأشيد أيضا إشادة خاصة بالأردن لدوره الأساسي.

سوف يلزم من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتخذوا قرارات جريئة ويقدموا تنازلات مؤلمة لتحقيق السلام. ويجب أن يعدّوا شعبيهما لهذه الخطوات اللازمة. والإخفاق في إحراز تقدم سياسي يمكنه أن يغذي دوامة التراجع على أرض الواقع. وإنني أشعر بالجزع تجاه أعمال العنف والتحريض المتكررة على كل جانب، وكذلك تجاه النشاط الاستيطاني المستمر، وهو غير قانوني بموجب القانون الدولي. فبناء المستوطنات لا يتفق مع إبرام اتفاق السلام لأمد طويل. ويجب على كلا الطرفين أن يتصرفا بمسؤولية ويمارسا ضبط النفس. وغزة لا تزال مدعاة للقلق أيضا. والحل القائم على دولتين سوف يتطلب من الفلسطينيين التغلب على انقساماتهم في نهاية المطاف.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ستبدأ عام ٢٠١٤ بنقص متوقع في ميزانيتها العادية نهاية السنة قدره ٦٧ مليون دولار. وإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على استكشاف سبل تعزيز تعاونها مع الأونروا، وتوفير التمويل الإضافي لها، لا سيما لميزانيتها العادية.

ويحدوني الأمل أن تتوصل الأطراف إلى إطار للتفاهم. ويجب أن يكون هذا الإطار عادلا ومتسقا مع المبادئ المتعلقة

بجميع المسائل الجوهرية الواردة في قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد – بما في ذلك الأرض مقابل السلام – وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. ويجب أن يكون الفلسطينيون قادرين على تحقيق تطلعاتهم المشروعة نحو إقامة دولتهم، وتقرير مصيرهم، والحفاظ على كرامتهم وحريتهم، بما في ذلك وضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، مع إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين، والتوصل إلى حل لوضع القدس. ويجب أن يكون الإسرائيليون قادرين على العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، مما يمهد الطريق أمام تكاملهم المتزايد في منطقة مستقرة وآمنة.

إن تحقيق مبادرة السلام العربية سوف يسفر عن فوائد اجتماعية واقتصادية وتجارية وأمنية لجميع شعوب الشرق الأوسط. بالنسبة إلى الفلسطينيين، إن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة يبشّر في أن تصبح لديهم دولة عضو معترف بها تماما، وذات مكانة متساوية مع الدول الأعضاء الأخرى. وليس هناك بديل من المفاوضات لتحقيق هذه الغاية. ولا يمكن أن تتحول علاقة الأمم المتحدة مع فلسطين تحولا حقيقيا إلاّ من خلال ذلك، بغية تنفيذ خطة بناء الدولة الفلسطينية واستكمالها تماما.

وبالنسبة إلى إسرائيل كذلك، لا يمكن تحقيق الأمن والاعتراف بها في المنطقة وما وراءها إلاّ عن طريق الحل التفاوضي. وسوف تتمكن إسرائيل من جني الفوائد الكاملة لجميع أشكال التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. أمّا الأمم المتحدة وأعضاؤها فسوف يستفيدون، بدورهم، استفادة كبيرة مما تقدّمه إسرائيل. إنني لا أقلل من الصعوبات، ولكن مخاطر التقاعس أو الاستسلام أكبر بكثير. نحن نواجه ربما المحاولة الأخيرة لإنقاذ الحل القائم على دولتين. بكل بساطة، إنها محاولة هامة جدا بحيث يجب ألاّ تفشل.

ورسالتي إلى الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو واضحة. إذا كانا مستعدين لاتخاذ القرارات الجريئة اللازمة، فسوف أمضي قدما في جدول الأعمال الإيجابي المتعلق بفوائد السلام لكلا الجانبين، والتأكد من أن الأمم المتحدة تعمل من أجل تحقيق التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في إطار التوصل إلى تسوية إقليمية شاملة. وعلينا أن نستفيد إلى أقصى حد من الأفق الذي فتحه أمامنا الوزير كيري بغية إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، الأمر الذي يتوق إليه شعباهما بشدة ويستحقانه كثيرا.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه. إنني أقدّر انهماكه اليوم في عمل مكثّف واتصالات دبلوماسية بسبب تطورات الساعات الأخيرة. وقد أبلغني بأنه قد يغادر الجلسة بعد قليل. أشكره كل الشكر على هذا البيان الذي ألقاه، وأتمنى له التوفيق في المساعي التي يبذلها اليوم.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين التي لها مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ناصر جوده، وزير خارجية الأردن، على ترؤس هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام، بان كي – مون، على إحاطته الإعلامية. وأؤكد مجددا امتنان دولة فلسطين للجهود المبدئية التي يبذلها كل منهما باستمرار من أجل تحقيق السلام وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

إننا ننظر بكل فخر إلى الأردن الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن، ونعرب له عن تهانينا وتمنياتنا بالنجاح خلال فترة رئاسته. وبالمثل، نتقدم بأخلص التهاني إلى الأعضاء الآخرين الجدد غير الدائمين – تشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا – ونحن على ثقة بتقيّدهم بالميثاق وبقدراتهم على الاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق هذا الجهاز، بما في ذلك الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي هو جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، وبإحراز هدف التوصل إلى حل عادل وشامل، وهو مسألة أساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي هذه المناسبة، نعرب أيضا عن تهانينا لأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم – أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب – على انتهاء مدة ولايتهم، ونعيد تأكيد تقديرنا للمواقف المبدئية التي اتخذوها بشأن فلسطين خلال مداولات المجلس على مدى العامين الماضيين. وأرحب أيضا بالوزراء الذين هم بيننا اليوم للمشاركة في هذه المداولات.

تحتفل الولايات المتحدة اليوم، الموافق ٢٠ كانون الثاني/يناير، بحياة زعيم الحقوق المدنية الكبير، مارتن لوثر كينغ، الابن. لقد ألهمت حكمة السيد كينغ جيلا من الناس وحوّلتهم، وغيّرت مجرى التاريخ، وهي لا تزال مصدر الهام اليوم. إننا نستذكر اليوم قوله إن

”الظلم في أي مكان هو تهديد للعدل في كل مكان. نحن موجودون في شبكة تبادلية لا مفر منها، ومرتبطون بمصير واحد. وأيّا كان العامل الذي يؤثر على أحدنا مباشرة، فهو يؤثر على الجميع بشكل غير مباشر“.

هذا المبدأ يكمن في صميم هدف الأمم المتحدة الذي يرمي إلى تعزيز السلام، والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، والكرامة لجميع الشعوب. إنه مبدأ ينطبق بشدة على الظلم الذي ما زال يتحمله الشعب الفلسطيني – الظلم الذي يضر بشعبنا، ومنطقتنا، والتطلعات العالمية لتحقيق السلام والأمن والعلاقات الودية بين الأمم.

لهذا السبب، ما فتئت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لما يقرب من سبعة عقود.

ومن هنا أكدت الجمعية العامة مراراً وتكراراً المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إلى أن يتم حسم القضية بصورة عادلة. لذلك يجري الاحتفال سنوياً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك أعلنت الجمعية العامة عن حق عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن الأثر الجسيم للصراع، والعكس بالعكس، وضخامة الفوائد التي سيحققها الحل السلمي للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وللشرق الأوسط والمجتمع الدولي برمته، كلها حقائق معترف بها على نطاق واسع. ردد صدى ذلك مؤخراً وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، الذي ما برح يبذل جهوداً لا تعرف الكلل، بالإضافة إلى اللجنة الوزارية لمتابعة مبادرة السلام العربية، وأعضاء المجموعة الرباعية (الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي والأمم المتحدة) والعديد من البلدان في جميع أرجاء العالم، من أجل دعم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وإيجاد تسوية سلمية – فقد قال في ٥ كانون الثاني/يناير،

”إن الرهانات هنا أكبر بكثير من إسرائيل وفلسطين، فهذا صراع يشعر به المرء في العالم أجمع. إنه صراع ينطوي على آثار يراها كل قائد اجتمعت به في أي مكان في العالم إما بوصفي وزيراً للخارجية أو عضواً في مجلس الشيوخ.... لقد عقد العزم الرئيس أوباما على أن الولايات المتحدة الأمريكية وإدارته سوف تبذلان كل ما بوسعهما لاستكشاف إمكانيات إحلال ذلك السلام.“

نقر بهذا الانخراط الجاد من جانب المجتمع الدولي ونثني عليه، ونحض على ترجمة هذا الدعم إلى جهود مكثفة من أجل إحلال السلام العادل والدائم والشامل في هذا العام. وفي الوقت الذي تجري فيه المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل، تقع على عاتق المجتمع الدولي وهذا المجلس مسؤوليات واضحة ولا يمكن أن يظلا على الهامش. فعلى مر عقود من الزمن تم استثمار الوقت والطاقة والموارد بدرجة كبيرة من أجل تحقيق حل الدولتين ارتكازاً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. والآن حان الوقت لمتابعة ذلك الاستثمار بإرادة سياسية وشجاعة.

يجب إعادة تأكيد توافق الآراء الدائم بشأن معايير الحل، لا طرحه جانباً: أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، وهو احتلال بدأ في عام ١٩٦٧ ؛ وتحقيق استقلال دولة فلسطين، والقدس الشرقية عاصمة لها، والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وضمان التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى القرارات ذات الصلة، بمن فيها القرار ١٩٤ (د-٣).

من واجب مجلس الأمن ضمان احترام قراراته التي تشكل العمود الفقري لأي حل عادل ومستدام. ويقينا أن تعهدات المجتمع الدولي المرحب بها بشأن دعم وضمان تنفيذ أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه في المستقبل ترتكز على فرضية مؤداها أن هذا سيكون سلاماً دائماً، وليس سلاماً يزول بعد أن يجف الحبر على الورق. هذا يتطلب احترام مبادئ أي حل عادل لجميع المسائل الجوهرية، من قبيل اللاجئين، والقدس، والحدود، والمستوطنات، والأمن، والمياه والسجناء – ومن الحيوي أن يؤيد المجتمع الدولي تلك المبادئ وأن يحمل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على احترامها. فهذا ما سييسر التوصل إلى اتفاق دائم ويضمن لذلك الحل القدرة على البقاء. وفي الوضع الراهن، فإن هذا سيعزز بيئة مفضية إلى مفاوضات ذات مصداقية وتحقيق تقدم حقيقي، وفي نهاية المطاف تحقيق أهدافنا الجماعية.

أما نحن من جانبنا، الحكومة الفلسطينية وأبناء الشعب الفلسطيني فملتزمون بالسلم والعدالة وببذل كل الجهود، لكي نتصرف على أساس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات هذا المجلس، والمعايير المعروفة جيداً لعملية السلام والاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ عام ١٩٩٣ فصاعداً. لقد شاركنا بحس من المسؤولية في جميع مراحل عمليات السلام وجولاتها ومبادراتها لمدة تربو على عشرين عاماً، بما في ذلك المفاوضات الجارية حالياً. إننا نفعل ذلك على أساس التوصل إلى حل توفيقي تاريخي وبتقديم تضحيات كبيرة.

ومع ذلك فإن التحديات التي نواجهها على أرض الواقع هائلة. فالريبة والتشاؤم واليأس كلها تزداد حالياً في أوساط الشعب الفلسطيني، إذ ما برحوا يعانون من الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية التي لا تمت بصلة إلى إنهاء الاحتلال، بل تعمل على زيادة ترسيخه، وتشويه حل الدولتين، وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإلحاق معاناة إنسانية واسعة، وتقليص الآمال في تحقيق عملية السلام الحالية لحريتهم ونيلهم لحقوقهم.

منذ استئناف المفاوضات، أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء أكثر من ٧ ٦٠٠ وحدة استيطانية، بالإضافة إلى ما يجري حاليا من بناء ألاف الوحدات السكنية في جميع أرجاء دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، ولا تزال مستمرة أيضاً في تشييد الجدار، وتدمير تلاصق ووحدة أرضنا باللجوء إلى هذه التدابير الاستعمارية غير الشرعية.

تواصل أيضاً الدولة القائمة بالاحتلال بصورة يومية تقريباً شن غاراتها العسكرية على مناطق فلسطينية، للعمل على إدامة شكل الاحتلال المقترن بالعنف والتدمير. لا تزال القوات المحتلة تعمل على قتل الفلسطينيين المدنيين وإصابتهم بجراح. وقد استشرى إرهاب المستوطنين. إن الأعمال الاستفزازية ضد الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، بما في ذلك في الحرم الشريف والمسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة ما زالت مستمرة وتلهب المشاعر الدينية وتولد التوترات الشديدة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الترحيب بإطلاق سراح سجناء فلسطينيين قضوا مددا طويلة في السجن، تم في عام

٢٠١٣ وحده إلقاء القبض على ما لا يقل عن ٤ ٥٥٣ فلسطينياً أو تم احتجازهم، من ضمنهم أطفال، مما يمثل إضافة إلى أكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني يقبعون حالياً في السجون الإسرائيلية. كذلك دمرت إسرائيل على الأقل تدمير ٢٠٠ منزل فلسطيني في العام الماضي، مما نجم عن ذلك تشريد قسري لمئات الناس. ولا يزال الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة مستمراً ويُعمق من عزلتها ويزيد من الفقر والصعوبات الإنسانية لأبناء شعبنا، ولا سيما في صفوف اللاجئين الضعفاء الذين يعتمدون اعتماداً كاملاً تقريباً على الدعم الذي يتلقونه من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لا يوجد من بين تلك العناصر ما يبعث على الثقة بالمفاوضات أو يحظى بدعم شعبي. وعلى النقيض من ذلك، فإن استمرار الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية والإعلانات الاستفزازية ما من شأنها إلا زيادة زعزعة استقرار الحالة، وتسميم الأجواء، وعرقلة التقدم والحيلولة دون ترسيخ السلام على أرض الواقع وفي قلوب وعقول أبناء شعبنا.

بطبيعة الحال، إن إحلال السلام يتطلب المفاوضات. بيد أن إحلال السلام يقتضي أيضاً احترام القانون الدولي وتغييراً في العقلية، والسلوك، والخطاب انسجاماً مع أهداف عملية السلام، وهذه مسائل جوهرية لإعداد الجماهير من أجل تقبل حقائق جديدة. ولا يمكن للمفاوضات أن تكون غاية في حد ذاتها أو أن تستخدم كغطاء لإدامة الوضع الراهن.

لا بد من وقف فوري للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ومحاولتها الرامية إلى إحكام سيطرتها على المزيد من الأراضي، سواء في القدس، أو في غور الأردن أو أي مكان آخر، والكف عن اعتقال المدنيين الفلسطينيين، وتدمير المنازل والتشريد القسري للأسر الفلسطينية، ووقف جميع السياسات والعقوبة الجماعية التي تمارسها ضد أبناء شعبنا، بما في ذلك في غزة. ذلك أمر لا مندوحة عنه من أجل إشاعة الثقة وتهيئة بيئة مناسبة من أجل التفاوض لإنهاء النزاع، بحيث يتسنى لدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمحاذية ولدولة إسرائيل التعايش في سلام وأمن، وإمكانية التوصل إلى حلول عادلة بشأن جميع المسائل الجوهرية المعلقة.

إن أي حل دائم يجب أن يقوم على أساس احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. ولا يمكن للسلم والأمن أن يترسخا مع عدم وجود تلك العناصر، إذ أن العدالة والحقوق مسائل جوهرية لكي يسود السلام في أي مكان. لذلك، ولإعادة تأكيد التزام فلسطين بالسلم القائم على حل الدولتين، نؤكد من جديد أيضاً التزامنا برفع الظلم الذي لحق بأبناء شعبنا وتحقيق تطلعاتهم الوطنية ونيلهم لحقوقهم، بما في ذلك حق العودة وحق تقرير المصير.

إن القيادة الفلسطينية تدرك بشدة أهمية هذه اللحظة، وعلى الرغم من العراقيل التي تضعها إسرائيل فإنها تتفاوض بحسن نية. وإذا ما فُوتت فرصة السلام التي بين أيدينا، فلن يكون مرد ذلك لعدم بذل الجهود من جانب فلسطين أو المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، التي لا تزال مبادرة السلام التاريخية قائمة وتدعمها جهود مكثفة، وبما في ذلك تأييد ٥٧ بلداً عضواً لها في منظمة التعاون الإسلامي.

وإذا ما قررت إسرائيل مواصلة الاستعمار والضم والقمع بدلا من اختيار طريق السلام، فإن رد المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، يجب أن يكون حازما ومستندا إلى القانون وتوافق الآراء العالمي بشأن الصراع. ويجب إرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل: إن ثمة تبعات للأعمال غير المشروعة وإن إسرائيل ستتحمل المسؤولية إذا ما أدت أعمالها إلى انهيار جهود السلام والحل القائم على وجود دولتين.

مرة أخرى، وقبل أن أختتم كلمتي، لا بد لي أن أعبر عن قلقنا البالغ إزاء الوضع المأساوي للاجئين الفلسطينيين في سوريا. فبينما يحتدم الصراع، يواصل لاجئونا، شأنهم شأن

غيرهم من المدنيين في ذلك البلد، معاناة الموت والإصابة والدمار والتشريد، بما في ذلك تجويع الأطفال والنساء والرجال حتى الموت. ومحنة الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك صادمة وغير إنسانية. بل هي كارثة إنسانية. ونناشد على وجه السرعة السماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى المخيم وإلى جميع المدنيين الذين يعانون في الصراع، وذلك تمشيا مع القانون الدولي.

وهذه الأزمة تؤكد مرة أخرى على الضعف الشديد للاجئين الفلسطينيين وعلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمحنتهم في سياق أي اتفاق سلام والسلام في المنطقة. ونثني على جهود الأونروا وغيرها من المنظمات الإنسانية التي تقدم معونات الطوارئ للاجئين الفلسطينيين في سوريا ولأولئك الذين فروا إلى لبنان والأردن وغيرهما من البلدان. ومع اقتراب موعد مؤتمر جنيف، ندعو إلى ممارسة أقصى الجهود لضمان حماية جميع المدنيين في سوريا، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، وإيجاد حل سياسي لإنهاء هذا الصراع المروع.

وأشكركم، سيدي الرئيس، كما أشكر الأمين العام وأعضاء المجلس، بما في ذلك وزيرا لكسمبرغ وجمهورية كوريا، على المشاركة في الجلسة وعلى اعتنائهم بهذه المسائل الهامة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن تعازي إسرائيل في وفاة موظفي الأمم المتحدة في الهجوم الإرهابي الذي شهدته كابول يوم الجمعة. فليس هناك مبرر لاستهداف المدنيين والعاملين في الأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأردن على انتخابه لعضوية مجلس الأمن. ونشكر الأمين العام ووزير الخارجية جودة والسيد جان أسيلبورن ونائب الوزير تشو تاي – يول على حضورهم اليوم. كما نهنئ الأعضاء غير الدائمين الجدد – تشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا – على الانضمام إلى المجلس. وهم يحظون، بصفتهم سفراء، بشرف تمثيل بلدانهم في القاعة وأتمنى لهم التوفيق.

من المعروف عن الشرق الأوسط أنه مهد الحضارة ومهد أعظم الإمبراطوريات في التاريخ والأديان العالمية الثلاثة. وكانت المنطقة موضعا للإعجاب في السابق لما اشتهرت به من فنون ملهمة وهندسة معمارية مدهشة وابتكارات هامة. أما اليوم، فإن العالم ينظر إلى الشرق الأوسط ليجد منطقة تموج بالعنف. ومن بحر العرب إلى البحر الأبيض المتوسط، لا يمر يوم دون أن نقرأ عن الوحشية وإراقة الدماء، أو عن تهديدات جديدة تلوح في الأفق. وفي خضم هذا البحر من العداء، تمثل إسرائيل جزيرة للاستقرار والديمقراطية. إنها دولة تحكم فيها الأغلبية، مع تمتع الأقلية بحقوق متساوية، وهي دولة تقبل التنوع وترحب بالآراء المتنوعة، وهي دولة تقود العالم في مجال حقوق الإنسان وتشجع النساء على تولي القيادة.

وإسرائيل فخورة بديمقراطيتها وتتوق إلى السلام مع جيرانها وإلى استتباب الأمن على حدودها. وشعب إسرائيل ما زال مفجوعا لفقد رجل الدولة الأسطوري والجندي الإسرائيلي، أرييل شارون. فقد كان زعيما لا يعرف الخوف، عرف الثمن الباهظ للحرب وكان مستعدا لاتخاذ خطوات جريئة من أجل السلام. ودولة اسرائيل لا تزال مستعدة لاتخاذ خطوات شجاعة من أجل السلام وملتزمة بإجراء مفاوضات جادة وذات مغزى مع الفلسطينيين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الولايات المتحدة، ولا سيما الوزير كيري، على تفانيه دون كلل لتعزيز السلام في منطقتنا.

قبل ٢٠ عاما، أذكر رؤية الملك حسين ورئيس الوزراء اسحق رابين يجتمعان في صحراء وادي عربة لتوقيع معاهدة

السلام التاريخية بين بلدينا. وخلال مراسم التوقيع، قال الملك حسين:

”هذا هو السلام مع الالتزام. وتلك هي هديتنا لشعوبنا وللأجيال القادمة“.

وبعد ١٥ عاما من وفاته، لا يزال إرث السلام الذي تركه الملك حسين حيا. ولا يزال الإسرائيليون من مختلف ألوان الطيف السياسي والديني معجبين بالأخلاق السامية للملك حسين وإيمانه العميق بقدسية حياة كل إنسان وكرامته. وأنا ومعظم الإسرائيليين لن ننسى أبدا منظر الملك حسين وهو يواسي أسر الإسرائيليين الذين قُتل أطفالهم في هجوم إرهابي. فبعد أن علم الملك حسين أن جنديا أردنيا قتل سبع تلميذات إسرائيليات، سافر إلى إسرائيل لزيارة منازل الأسر المكلومة، واحدة تلو الأخرى. وجلس مع الآباء الثكلى وشد على أيديهم وأعرب عن تعازيه وعانقهم وقبلهم. وقال لهم الملك حسين:

”أشعر بأنه إذا كان ثمة شيء قد تبقى في الحياة، فإنه سيكون ضمان تمتع جميع الأطفال بالسلام والأمن اللذين لم نعرفهما في زماننا“.

وهذا هو الإرث الذي يواصل ابنه، الملك عبد الله، الاقتداء به بفخر اليوم.

ولنقارن تلك الصورة بصورة شهدناها قبل بضعة أسابيع فقط. ففي كانون الأول/ديسمبر، اتخذت إسرائيل مرة أخرى قرارا يمزق نياط القلوب بإطلاق سراح إرهابيين فلسطينيين مدانين في محاولة لدفع عملية السلام قدما. وجرى استقبال القتلة بإطلاق الألعاب النارية وإقامة الاحتفالات وتلقوا الحلوى والتهاني. والسلطة الفلسطينية تكافئ الإرهابيين بعشرات الآلاف من الدولارات. ويبدو أن شعار خطة معاشات التقاعد للسلطة الفلسطينية هو ”كلما ذبحت أكثر، سندفع أكثر“. هل هذا هو التعايش؟ هل هذا هو التسامح؟ هل هذا هو الاحترام المتبادل؟ ورأى الإسرائيليون بحزن كيف يحتفل الفلسطينيون برجال على شاكلة أبو خربيش، الذي ألقى قنبلة حارقة على حافلة، ما أسفر عن مقتل راشيل وايس البالغة من العمر ٢٦ عاما وأطفالها الثلاثة الصغار. وأسأل جميع الحاضرين في القاعة: كيف سيكون شعوركم لو اضطررتم لأن تروا الاحتفال بقتلة أسركم؟ هل ستشكون في ما يسمى النوايا السلمية لجيرانكم؟ بوسع الرئيس عباس أن يتعلم الكثير من العاهل الأردني الملك حسين لإظهار التزامه بصنع السلام.

ومنذ بدء محادثات السلام في تموز/يوليه، هناك مئات من الأمثلة على التحريض الفلسطيني ضد الإسرائيليين واليهود. فمن المهد إلى رياض الأطفال ومن المدارس إلى ملاعب كرة القدم، تحاصر رسائل الكراهية الأطفال الفلسطينيين. فهم يولدون في مستشفيات تحمل أسماء جماعات فلسطينية عنيفة ويذهبون إلى مدارس تحمل أسماء إرهابيين ويتعلمون من كتب مدرسية تساوي بين الصهيونية والعنصرية. وفي وقت الفراغ، يلعب الأطفال الفلسطينيون في فرق رياضية تحمل أسماء قتلة ويتابعون برامج تلفزيونية تُلقنهم أن اليهود ”أعداؤنا وينبغي قتلهم“.

وبدلا من إدانة التحريض، تنشر السلطة الفلسطينية رسائل التعصب على نطاق أوسع. وتعرض حركة فتح التي يتزعمها الرئيس عباس بانتظام خرائط تمحو إسرائيل. وعلى سبيل المثال، يظهر العلم الفلسطيني في إحدى الخرائط مُرفرفا على كامل المنطقة الجغرافية لدولة إسرائيل.

تمتد هذه الخريطة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن وعنوانها ”فلسطين“. أعلن الرئيس عباس، في خطاب ألقاه يوم عيد الميلاد، أن المسيح عيسى، عليه السلام، كان ”رسولا فلسطينيا“ وأشار إلى أن إسرائيل هي المسؤولة عن هجرة المسيحيين من الأراضي المقدسة. وتشكل تلك محاولة سافرة لإعادة كتابة التاريخ ومحو أي رابط بين الشعب اليهودي

وأرض إسرائيل. إننا نشهد اليوم نزوحا جماعيا للمسيحيين من الأراضي الفلسطينية والعالم العربي بسبب الاضطهاد والتمييز المستمرين اللذين يواجههما في الدول العربية. ويمكن ضم الخرائط المختلقة لعباس وحكاياته الأسطورية إلى حكايات كتاب ألف ليلة وليلة.

لقد خسرنا بالفعل جيلا كاملا جراء التحريض. وكم عدد الأطفال الآخرين الذين سينشأون وهم يتعملون الكراهية بدلا من السلام، والعنف بدلا من التسامح، والاستشهاد بدلا من التفاهم المتبادل؟ يجب على المجتمع الدولي أن يواجه أخيرا القادة الفلسطينيين ويطالبهم علنا بوقف التحريض.

يؤدي تمجيد الإرهابيين، جنبا إلى جنب مع خطاب الكراهية الذي لا يتوقف، إلى عواقب مميتة. حدث خلال عام ٢٠١٣، ١ ٥٠٠ هجوم على إسرائيليين، وقع ٧٠٠ هجوم منها بعد بدء مفاوضات السلام في شهر تموز/يوليه. وشهدت الأشهر الأخيرة زيادة حادة في الهجمات الإرهابية، بما في ذلك قتل خمسة اسرائيليين. وفي الشهر الماضي فقط، قتل قناص فلسطيني، صالح أبو لطيف وهو مدني إسرائيلي من البدو، يبلغ من العمر ٢٠ عاما. وانفجرت بعد يومين، قنبلة على متن حافلة مدنية في ضاحية خارج تل أبيب. ولولا سرعة بديهة سائق الحافلة، ويقظة أحد الركاب، لقتل عشرات الأشخاص. وكان من الممكن أن يكون لهجوم ناجح عواقب وخيمة على محادثات السلام.

في مواجهة العنف وسفك الدماء، لم نسمع بعد كلمة واحدة تندد بتلك الهجمات من الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية. بل ظلا صامتين عندما تبين، بما يثير الدهشة، أن أحد مفجري الحافلة، من أفراد الشرطة الفلسطينية. وبينما ينتمي إلى معظم قوات الشرطة ضباط يستأصلون الإرهاب، كان ذلك الشرطي مشغولا بزرع قنابل.

لم تتعلم القيادة الفلسطينية بعد، أن إحلال سلام حقيقي يتطلب التزاما حقيقيا. لا يمكنك أن تدين الإرهاب أمام وسائط الإعلام الدولية، وتهنئ الإرهابيين أمام وسائط الإعلام الفلسطينية. لا يمكنك إيذاء الآخرين ثم تصر أنك الضحية. لا يمكنك استخدام هذا المنتدى لنشر رسائل هدامة ثم تتوقع تحقيق نتائج بناءة.

كم مرة سمعنا أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو الصراع الرئيسي في الشرق الأوسط، وأنه إذا تمكنا من حل ذلك الصراع، فإننا سنتمكن من حل جميع الصراعات في الشرق الأوسط؟ وقد كرر بعض الحاضرين معنا في هذه القاعة ذلك الخيال. حقا؟ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو الصراع الرئيسي في الشرق الأوسط؟ يا للعجب. إن الذين يقولون ذلك بحاجة إلى طبيب عيون ليساعدهم على الرؤية بوضوح، ونبدأ ربما، بطبيب العيون من دمشق، بشار الأسد، الذي يذبح شعبه كل يوم. وأنا متأكد من أن ذلك مرتبط حقا بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. والشيعة الذين يقاتلون السنة الذين يقاتلون العلويين؛ والجماعات المتطرفة التي تقاتل بعضها البعض في ليبيا واليمن وتونس؛ واجتياح قوات تنظيم القاعدة لمدن رئيسية في العراق، كل ذلك بطبيعة الحال، سببه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إنه لكشف. الحقيقة أن إسرائيل هي جزيرة استقرار في محيط من الطغيان.

وصف الدكتور مارتن لوثر كينغ الإبن، الذي يجري الاحتفال بإرثه اليوم، إسرائيل ذات يوم بأنها

> ”إحدى مراكز الديمقراطية العظيمة في العالم، وأنها مثال رائع عما يمكن القيام به، وكيف يمكن تحويل أرض صحراوية إلى واحة تسودها الأخوة والديمقراطية. إن السلام يعني بالنسبة لإسرائيل تحقيق الأمن، وأن يصبح الأمن واقعا“.

أعتقد أنه ينبغي أن يكون واضحا أن العنف وعدم الاستقرار اللذين تعاني منهما منطقة الشرق الأوسط، لا علاقة لهما بإسرائيل. يجب علينا حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

وفقا لأسبابه، لأن ذلك مهم بالنسبة لنا. وحل الصراع ليس وصفة لعلاج وباء العنف المستشري في منطقة الشرق الأوسط. ورغم ما يُسمع باستمرار، فإن جوهر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يتعلق أبدا بالحدود أو المستوطنات. حيث لا تزال العقبة الرئيسية أمام السلام رفض القادة الفلسطينيين قبول دولة يهودية داخل أي حد من الحدود. ولن نسمع أبدا الرئيس عباس أو أي زعيم فلسطيني يلفظ جملة ”دولتين لشعبين“.

دعوني أفهم ذلك. يدعو الفلسطينيون إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكن يريدون أن يتدفق الملايين من شعبهم على الدولة اليهودية. لن يحدث ذلك أبدا. وذلك أمر غير مجد تماما. والكثيرون في هذه القاعة صرحاء جدا وهم يخبرون إسرائيل بما يجب عليها القيام به، ولكنهم يبدأون في التلعثم والحديث بشكل غير واضح، والتزام الصمت عندما يتعلق الأمر بإخبار الفلسطنيين ما الذي يتعين عليهم القيام به. يجب على كل الحاضرين هنا إخبار الفلسطينيين بأن السلام لن يتحقق، طالما يرفضون الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية لليهود، ويصرون على حق العودة.

ورغم ما يعتقده الكثيرون، تخصص إسرائيل قدرا كبيرا من الطاقة والموارد لمساعدة الشعب الفلسطيني. اليوم، يكسب ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني معيشتهم في إسرائيل، ويشكل دخلهم أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وتساعد إسرائيل على إيجاد حلول لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني. ونحول ما قيمته ملايين الدولارات من الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي لتزويد المنازل والمدارس والمستشفيات بها. وعندما ضربت عاصفة شديدة المنطقة الشهر الماضي، قدمت إسرائيل مساعدات إنسانية ومضخات مياه وسهلت مرور الوقود وغاز الطهي للفلسطينيين المحتاجين.

لكن يبدو أننا، من خلال كل حمولة شاحنة نقدمها باسم التعايش، نغذي المعارضة الفلسطينية التي تتحدى وجودنا ذاته. لقد حان الوقت لكي يتولى الزعماء الفلسطينيون زمام الأمور، وحان الوقت لهم من أجل وضع مسار في اتجاه التعايش، وحان الوقت لهم من أجل تعزيز الشعب الفلسطيني بدلا من تمزيق إسرائيل.

إن منطقة الشرق الأوسط تعاني من حكم الطغاة، وانعدام القيادات. وقد خرج الملايين إلى الشوارع مطالبين بحياة أفضل، واقتصادات أفضل وفرص أكبر. وكانت أولى الاحتجاجات السلمية في المنطقة في شوارع طهران، حيث اعتدت الحكومة على مواطنيها وزجت بالأبرياء في السجون. واعتقد جزء كبير من المجتمع الدولي بأن الرئيس الإيراني الجديد سيرسي سابقة جديدة. لقد مر ما يناهز ستة أشهر على تولي الرئيس روحاني منصبه، ولا تزال إيران تضطهد الأقليات، وتسجن الصحفيين وتستهدف الخصوم السياسيين. لقد أعدمت الحكومة الإيرانية المزيد من مواطنيها، وبنسبة تفوق أي حكومة أخرى. وأعدم النظام في العام الماضي وحده، ٦٠٠ شخص تقريبا، من بينهم ٣٦٧ شخصا، منذ تولي الرئيس روحاني منصبه فى شهر آب/أغسطس.

إن إيران لا تحصر عنفها وتطرفها داخل حدودها. ومن بوينس آيرس إلى بورغاس، فإن إيران هي الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم. وهذا الشهر تحديدا، قام وزير الخارجية الإيراني ظريف، باسم الجمهورية الإسلامية، بالترحم على قبر أحد أعتى القتلة المنتمين إلى حزب الله. وبدلا من إصلاح بلده، يعتقد الرئيس الجديد أنه يمكنه إخفاء فظائع إيران من خلال تقديم مشاريع قرارات في الأمم المتحدة تدين العنف والتطرف. ربما حظي القرار المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ (القرار ١٢٧/٦٨)، بالاهتمام في الأمم المتحدة، لكن رسائل التعصب والعنف لا تزال تأتي من رأس هرم الدولة الإيرانية.

خلف الواجهة المبهجة لإيران، لايزال الرئيس روحاني وآية الله خامنئي ينشران الكراهية ويثيران العداء. لقد ظهر

آية الله خامنئي في الآونة الأخيرة على التلفزيون الحكومي ونزع الشرعية عن إسرائيل، مستخدما ألفاظا مقززة، يفضل عدم تكرارها. بدأت إيران في إظهار وجهها الحقيقي، بعد مرور وقت قصير على توقيع الاتفاق النووي المؤقت. إنها نظام ينتهك الخطوط الحمراء، وينتج أسلحة نووية ويعذب مواطنيه.

وفي الوقت نفسه، البعض في المجتمع الدولي على استعداد لتقديم كعكته الصفراء لإيران على طبق من فضة. إن السماح لإيران بالإبقاء على قدراتها في مجال التخصيب اليوم يعني أن تحتفظ بقدرتها على الخروج وبناء قنبلة نووية غدا.

إن العنف يسري في دماء النظام الإيراني. ولا يحتاج الأمر إلى محقق لمسرح الجريمة ليرى بصمات إيران على اندلاع العنف في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط.

ففي قطاع غزة، تؤيد إيران منظمةَ حماس الإرهابية، التي تستخدم المدارس والمستشفيات والمساجد الفلسطينية لإطلاق الصواريخ على المواطنين الإسرائيليين. وبالكاد مر ثلاثة أسابيع على بدء السنة الجديدة، إذ شنت حماس بالفعل ١٧ هجمة صاروخية على إسرائيل، مما أدى إلى إغلاق المدارس وبقاء عشرات الآلاف من الأطفال في جنوب إسرائيل في منازلهم.

ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي إيجاد الوقت للتفوه ولو بكلمة إدانة واحدة لتلك الهجمات، الهجمات التي يمكن أن تُخرج عملية السلام عن مسارها. كما لا يزال يتعين إدانة حركة حماس لاستغلالها الأطفال عمدا. لقد أصبحت المدارس في غزة ساحات تدريب للجيل القادم من الإرهابيين. وخرّجت حركة حماس في الأسبوع الماضي ١٣ ٠٠٠ طالب من مخيمات التدريب شبه العسكرية الهادفة إلى تدريب الأطفال على قتال إسرائيل.

وفي لبنان، تساعد إيران حزبَ الله على اختطاف الدولة اللبنانية وتحويلها إلى مخفر للإرهاب. وعلى مدى سنين، أصرّ حزب الله على حاجته إلى جيش خاص للدفاع عن لبنان ضد، بطبيعة الحال، إسرائيل. اليوم، أرسل ذلك الجيش ٢ ٠٠٠ مقاتل لذبح الشعب السوري وإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

ونشر حزب الله ٦٠ ٠٠٠ قذيفة وصاروخ في قلب تجمعات السكان المدنيين في جنوب لبنان. وافتخر مؤخرا الجنرال حجيزاده، أحد كبار قادة قوات الفضاء الجوي التابعة لفيلق الحرس الثوري الإيراني، بأن حزب الله قد حسّن قدراته في مجال القذائف ويمكنه الآن أن يدمّر أي هدف في إسرائيل.

ويخفي حزب الله عمدا هذه القذائف في الطوابق السفلية للمنازل، وفي ساحات اللعب بالمدارس وفي الغرف الخلفية للمستشفيات. إن حزب الله إذ يقوم بذلك، فإنما يرتكب جريمة مزدوجة: أولا، عن طريق استخدام المدنيين اللبنانيين دروعا بشرية، وثانيا، عن طريق استهداف المواطنين الإسرائيليين.

ولا يمكن للحكومة اللبنانية أن تستمر في تجاهل ما يجري في جنوب لبنان، ولا يمكنها أن تتجاهل التزاماتها الدولية بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال كانون الأول/ديسمبر، أطلق الإرهابيون النار عبر الخط الأزرق على شمال إسرائيل. وفي أحد الحوادث، أطلق أحد أفراد القوات المسلحة اللبنانية النار على الجندي الإسرائيلي شلومي كوهين في هجوم غير مبرر.

وقد حان الوقت لأن يُحاسب المجلسُ جميعَ الذين يسلحون الإرهابيين ويأوونهم ويدربونهم. لقد حان الوقت للتكلم ضد أولئك الذين لا يحترمون حياة الإنسان بأفئدة قاسية. وكما رأينا في سوريا، فإن عدم القيام بذلك قد يترتب عنه عواقب وخيمة.

والحرب في سوريا تقترب من سنتها الرابعة، ولا تزال الخسائر في الأرواح ترتفع. ولجأت الحكومة السورية إلى مستويات جديدة من الوحشية بإلقاء قنابل البراميل المحشوة بالمتفجرات والمسامير والشظايا الأخرى، على الأسواق

والمستشفيات. وفي غضون بضعة أيام، قتل أكثر من ٧٠٠ شخص وجرح ما يربو عن ٣ ٠٠٠ شخص.

إن دولة إسرائيل والشعب اليهودي يشعران بقلق عميق إزاء معاناة الشعب السوري ويمدان اليد لمساعدته. وفي حين أن البعض في المنطقة يساعد نظام الأسد المجرم، فإن إسرائيل تقدم المعونة الطبية.

ويهرع الشيعة والسنة والعلويون إلى إسرائيل، الذي يطلق عليها العدو، لأنهم يعلمون أن إسرائيل ستعامل أي شخص دون تحيز وبغض النظر عن الانتماء العرقي أو الدين أو نوع الجنس. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية بطيب خاطر وبكل ترحاب.

ويقف الشرق الأوسط اليوم عند منعطف حاسم. وهناك طريقان أمامنا. الأول هو المستقبل الذي تقدمانه إيران وسوريا، وهو مستقبل يسوده المزيد من التطرف والعنف. أما الثاني فهو الطريق نحو المساواة والإصلاح والاستقرار.

وقد أظهرت الدراسة تلو الأخرى أن هناك صلة واضحة بين تحقيق السلام والنهوض بالمساواة في الحقوق. فعندما تحصل المرأة على التعليم، فإن أطفالها سيكونون أوفر صحة وفرص تعلمهم أكبر. وعندما تحصل المرأة على دخل خاص بها، فإنها تعيد استثمار ٩٠ في المائة منه في أسرتها ومجتمعها المحلي. ولكن لا يمكن للمرأة أن تساعد في دفع عجلة اقتصاد البلد إلا إذا سمح لها أن تجلس في مقعد السائق.

وإذ نبدأ العام الجديد، يجب على المجتمع الدولي أن يدعو القادة العرب إلى اختيار طريق إحراز التقدم وأن يتخلوا عن طريق القمع. وأن يقول لهم إن الطغيان سينهار، وأن يقول لهم إن السلام يبنى على التسامح، وأن يقول لهم إن لكل رجل ولكل امرأة الحق في المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص.

وكما قال ونستون تشرشل، ”جميع الأمور العظيمة بسيطة، ويمكن التعبير عنها في كلمة واحدة: الحرية... الشرف... الأمل“. يجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. يجب علينا أن نعبر عن رأينا ونرفع صوتنا لكي تتمكن شعوب الشرق الأوسط التمتع بالحرية والكرامة والأمل في نهاية المطاف

الرئيس: نشكر ممثل إسرائيل على بيانه. إدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

يشرفني أن أترأس اليوم هذه الجلسة الدورية لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن اغتنم هذه المناسبة لأعرب بداية عن تقدير بلدي، المملكة الأردنية الهاشمية، الكبير للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على ثقتهم التي أولوها إيانا من خلال انتخاب الأردن للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وبشبه إجماع؛ وهي الثقة التي نؤكد لكم بأننا سنعمل على أن نكون أهلا لها وفي سياق روح التعاون والتوافق مع بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، من خلال عضويتنا في هذا المجلس المنوط به المسؤولية الرئيسة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، بالنيابة عن المجتمع الدولي. والمملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، لديها رصيد كبير يقدره المجتمع الدولي بأسره في الفعل والعمل الدؤوب والمثمر لتحقيق مقاصد ومبادئ منظمة الأمم المتحدة، وفي المقدمة تحقيق الوئام العالمي وتعزيز السلم والعدالة والأمن والاستقرار الدولي، مثلما أن لها إسهامات كبيرة ومتميزة كماً ونوعاً في عمليات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في مناطق متعددة من العالم. وأؤكد لكم اليوم من هذا المنبر بأننا سنظل أوفياء لهذا الرصيد المتمي، وبأننا سنعمل بدأب وإيجابية على البناء عليه وتنميته وتعزيزه.

إن منطقة الشرق الأوسط، وبكل أسف، لا تزال ترزح تحت وطأة توترات مزمنة لها امتدادات وتداعيات تهدد الأمن والسلم الدوليين. وهذا الواقع الأليم والمستمر فرض على جدول أعمال هذا المجلس أن يعقد جلسة خاصة بالشرق الأوسط بشكل دوري منذ أمد بعيد لأن الحالة في هذه المنطقة تشكل مصدرا دائما للقلق لما لها من انعكاسات مباشرة على السلم العالمي. ولا يخامرنا الشك بأن استمرار غياب السلام العادل والدائم والشامل ما بين العرب وإسرائيل هو منبع جلّ هذه التوترات في الشرق الأوسط. وعليه، فإن تحقيق السلام الشامل والعادل من شأنه أن ينتج ديناميكيات تفضي بدورها إلى زوال التوترات الأخرى الموجودة في المنطقة. والمدخل لإحلال السلام العربي – الإسرائيلي الشامل يكمن في تحقيق حل الدولتين الذي تقوم بمقتضاه الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش في أمن وسلام وضمن حدود آمنة مع كل دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، وفقاً للمرجعيات المعتمدة بهذا الشأن، بما فيها قرارات المجلس المتعددة، ومنها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، إلى جانب مبادرة السلام العربية التي أقر هذا المجلس في مناسبات عديدة بأهميتها.

وتأسيساً على اقتناعنا هذا، فإننا ندعم الجهد المقدر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حالياً وبمتابعة وزير خارجيتها، السيد جون كيري شخصياً، للوصول إلى اتفاق فلسطيني – إسرائيلي يجسد حل الدولتين ويعالج القضايا الجوهرية كافة، وهي قضايا اللاجئين والقدس والأمن والحدود والمياه والمستوطنات، وفقاً للمرجعيات الدولية وقرارات الشرعية الدولية التي أشرت إليها. كما نقدر الجهد الذي يبذله السيد كيري في التأكد من أن التفاوض يتم بين المعنيين مباشرة وليس عبر الأثير. وهذا ما حاولنا تجنبه في الماضي.

وفي هذا السياق، لا بد لي أن أشدد على أننا، في الأردن، نعتبر أن تجسيد حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، يشكل مصلحة عليا للأردن، كما أن القضايا الجوهرية كلها لها مساس مباشر بمصالح أردنية عليا وحقيقية. فنحن الدولة التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في العالم. وجل هؤلاء الموجودين على أرضنا هم مواطنون أردنيون، علاوة على كونهم لاجئين. وحماية حقوقهم المشروعة التي تقرها المرجعيات الدولية لعملية السلام وتحقيقها يقع في صميم مسؤولياتنا، مثلما أننا، كدولة مضيفة، لنا حقوق بدورنا واستحقاقات على الأعباء التي تكبدناها.

بالنسبة للقدس الشرقية، فإن جلالة الملك عبد الله الثاني يتولى رعاية وصيانة وحماية مقدساتها المسيحية والإسلامية في إطار الرعاية الهاشمية التاريخية للقدس الشرقية. وقد جاء التأكيد على هذه الوصاية مجدداً من خلال الاتفاق التاريخي الذي وقعه جلالة الملك المعظم مع فخامة الرئيس محمود عباس في آذار/مارس ٢٠١٣. وسنظل ننهض بهذا الدور ونتصدى لكل الانتهاكات الإسرائيلية فيها، وهي الانتهاكات المستمرة التي تخرق عدداً كبيراً من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والتي اعتبرت كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة باطلة ومنعدمة الأثر ويجب أن تتوقف بشكل فوري ونهائي، وبأن الاحتلال الإسرئيلي للقدس الشرقية يجب أن ينتهي، كما يرفض العالم سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية والمستمرة حتى يومنا هذا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواضيع الأمن والحدود والمياه لها مساس مباشر بأمن الأردن ومصالحه. وعليه، وبالرغم من أننا لسنا طرفاً في عملية التفاوض، إلا أننا طرف أساسي في العملية برمتها. ونشدد على أن كل الاتفاقات الخاصة بالقضايا

الجوهرية هذه ينبغي أن تراعي بالكامل المصالح الأردنية الحيوية العليا وأن تلبيها بشكل كامل. فالتزامنا بتحقيق السلام هو التزام مبدئي يرتكز على اقتناع راسخ بأن إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يؤدي بدوره إلى إنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي الأوسع، وهذا من شأنه أن يفضي إلى إزالة العديد من أسباب التوتر الأخرى في المنطقة. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الآوضاع الإنسانية المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، ونطالب المجتمع الدولي بأن ينهض بمسؤولياته في هذا الصدد.

ولا تزال الأزمة المأساوية والدموية مستعرة في سوريا. ولا يزال نزيف الدم منهمراً فيها. ولا بد من وقف نزيف الدم هذا فوراً، والعمل الدؤوب على إنهاء الأزمة هناك، سيما وقد باتت لها امتدادت تتجاوز حدود سوريا وتهدد الاستقرار الإقليمي والدولي، لا في سياقها المرتبط بحركة النزوح واللجوء إلى دول الجوار فحسب، بل أيضاً لأن الانسيابية المنفلتة من عقالها للآشخاص والسلاح إلى دول جوار سوريا باتت ظاهرة مقلقة تمثل تهديداً أمنياً حقيقياً لبعض تلك الدول وللإقليم برمته، بل وللأمن والسلم الدوليين. ونحن في الأردن مقتنعون بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد لتلك المأساة.

ويمثل المؤتمر الدولي المزمع عقده بعد غد في مونترو، سويسرا، فرصة يجب ألا تضيع لوضع هذا الحل السياسي على مسار صحيح من خلال وقف القتال. وهذا الحل السياسي يجب أن يلبي تطلعات الشعب السوري الذي بذل في سبيلها الدماء، وأن يحقق الانتقال السياسي الفوري المنشود، من خلال التوافق بين الأطراف جميعها – وحسبما تم الاتفاق عليه في بيان جنيف ١– على إنشاء هيئة تنفيذية انتقالية جامعة وممثلة لكل الأطياف وبصلاحيات كاملة تتولى زمام المسؤولية، وتعمل فوراً على استعادة الوئام المجتمعي في سوريا، وتحقق بسط سلطتها أيضاً على كل الأرض السورية، بما يضمن وبمتن وحدة سوريا الترابية واستقلالها السياسي. وعلى تلك الهيئة أن تحقق أيضاً احتكارية السلطة والسيادة والسيطرة على السلاح، وأن تؤسس لنظام سياسي تعددي ديمقراطي، وأن تعمل على استعادة الأمن والاستقرار بشكل يؤدي إلى عودة النازحين داخلياً في سوريا واللاجئين في دول الجوار، وفي مقدمتها الأردن.

ويعلم المجلس أننا نستضيف في الأردن حوالي ١,٣ مليون مواطن سوري اليوم، لجأ إلى الأردن منهم قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ مواطن منذ اندلاع الأزمة في سوريا قبل نحو ثلاث سنوات. ونتقاسم مع هؤلاء الأشقاء والإخوة والأخوات مواردنا المحدودة أصلاً، وقدرت كلفة استضافتهم لعام ٢٠١٣ بحوالي ١,٧ بليون دولار. ونتوقع أن تصل إلى ٢,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٤.

وإننا ندعو المجتمع الدولي لمساعدتنا في هذا التحدي الكبير الذي ننهض به بالنيابة عن الإنسانية جمعاء. وكنا قد وجهنا الدعوة لمجلس الأمن للقيام بزيارة الأردن للإطلاع على هذا الوضع عن كثب. وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أعرب عن التقدير لجهود دولة الكويت والأمين العام من أجل استضافة مؤتمرين للمانحين بشأن تلك المأساة الإنسانية الكبرى.

ولعله من المفيد أن يقوم مجلس الأمن بتبني مخرجات المؤتمر الدولي المزمع عقده متى تحققت، عبر قرار يصدره لضمان إلزام الأطراف بالتنفيذ. ولا يفوتني هنا أيضا، أن أعبّر عن الشكر والتقدير لكل الجهود التي بذلت للإعداد لهذا المؤتمر الهام، بما فيها جهود العديد من الدول الأعضاء في هذا المجلس، وخاصة التفاهمات بين الدولتين المبادرتين روسيا والولايات المتحدة، فضلا عن دول أخرى أدت دورا هاما في هذا المجال.

ومما لا شك فيه أيضا أن الاستمرار المزمن للصراع في الشرق الأوسط أدى إلى ظروف استثنائية في بعض دول المنطقة، والتي تصاحب ظرفية حالة الحرب التي أنتجت بدورها توترات داخلية في بعض دول منطقتنا، وقادت إلى ممارسات

غذت الاستقطاب المذهبي والعرقي والطائفي والديني فيها، وفتحت الباب على مصراعيه لتدخلات خارجية تحريضية في شؤون بعض دول المنطقة، تحركها نوازع الهيمنة والتمدد ومحاولة بسط النفوذ، وأفضت إلى تعميق هذه الاستقطابات وتمددها عبر الحدود إلى دول أخرى، مما أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين. ومن واجبنا جميعا تبعا لذلك، أن نتصدى بكل حزم لنزعات العنف والتطرف ولكل مظاهر الإرهاب وأشكال الاستقطابات الدينية والعرقية والمذهبية هذه، وأيضا العمل بكل طاقتنا على إزالة مسببات هذه المظاهر المقلقة والخطيرة.

إن معالجة موجة التطرف والتوتر والشحن الديني والطائفي التي تشهدها المنطقة تمثل تحديا لأمن واستقرار المنطقة. ونحن نرى أن آثارها تمتد في عدد من الدول المجاورة، بالإضافة إلى سوريا، وأن ذلك يستدعي تضافر الجهود ومواجهة هذه الأفكار والطروحات. إننا في الأردن، وبناء على رسالة عمان ومبادرة ”كلمة سواء“ وبتوجيه من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بدأنا جهدا لمعالجة هذه الظواهر تمخض عنها عقد مؤتمر إسلامي الصيف الماضي، أكد على رفض استخدام الصراع الطائفي والتحريض عليه، وأكد على حرية الرأي والمعتقد وحرمة دم الإنسان ورفض التوجه التكفيري واستعماله في الصراع السياسي. كما تبعه عقد مؤتمر ”التحديات التي تواجه المسيحيين العرب“ الذي أكد فيه جلالة الملك أننا ”نؤمن بأن حماية حقوق المسيحيين واجب وليس فضلا أو منّة. فقد كان للمسيحيين العرب دور كبير في بناء مجتمعاتنا العربية، والدفاع عن قضايا أمتنا العادلة“ وأن ”الحفاظ على الهوية المسيحية العربية التاريخية، وصون حق حرية العبادة انطلاقا من قاعدة إيمانية إسلامية مسيحية، تقوم على حب الله وحب الجار، التي أكدت عليها مبادرة ”كلمة سواء“.

وختاما، أشكركم مرة أخرى، أصحاب المعالي والسعادة والسيدات والسادة، وأجدد التأكيد على أن الأردن، وكما عهده العالم، سيواصل العمل الجاد والمخلص لتنمية علاقات التعاون والتآلف بين دول العالم وشعوبه، وسيمضي في منهجيته ورسالته الهادفتين إلى تعزيز السلم والأمن العالميين، والتصدي لنزعات الانغلاق واليأس والكراهية، والعمل المخلص لتعزيز الوئام والاحترام والسلام بين سائر دول وشعوب وثقافات وحضارات العالم الذي يجمعنا تحت مظلة إنسانية واحدة يجب أن نسعى إلى الاقتراب بها من المثالية التي تعود بالنفع علينا جميعا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الأردن على انتخابه عضوا في مجلس الأمن، وعلى توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر، في منعطف هام على وجه الخصوص بالنسبة للشرق الأوسط. ويؤكد وجودكم بيننا، السيد الرئيس، على أهمية هذه المناقشة المفتوحة في مستهل أسبوع بالغ الأهمية للجهود الرامية إلى إنهاء النزاع في سوريا، والذي يمثل الأثر الناشئ عنه عبئا ثقيلا للغاية على بلدكم وعلى البلدان الأخرى المجاورة لسوريا، وخصوصا لبنان.

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا المراقب الدائم عن دولة فلسطين، والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

أولا، أود أن أتناول عملية السلام في الشرق الأوسط. فهناك اليوم فرصة تاريخية لبناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالإعلان قبل ستة أشهر عن استئناف المفاوضات يمثل خطوة أولى هامة. وتقع على عاتقنا الآن مسؤولية مشتركة إزاء دعم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، والالتزام المتواصل من جانب السيد جون كيري وزير الخارجية، بغرض مساعدة

الطرفين على اتخاذ القرارات الصعبة والتي لا غنى عنها في ذات الوقت لتحقيق رؤية مصالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في الأجل الطويل. ولكي تكلل عملية المفاوضات بالنجاح، فإن ذلك يقتضي توفر مناخ سياسي ملائم، فضلا عن اتخاذ التدابير التي تعزز الثقة المتبادلة بين الجانبين. ولا يزال يتعين اتخاذ بعض الخطوات الهامة في ذلك السياق. ويجب وقف الأعمال الانفرادية التي تغذي منطق عدم الثقة.

لقد انتهى عام ٢٠١٣ بصورة إيجابية جراء إفراج إسرائيل عن مجموعة ثالثة من السجناء الفلسطينيين تتألف من ٢٦ سجينا. ومع ذلك، فإننا ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتمثل تهديدا حقيقيا للسلم، علاوة على أنها تناقض مبدأ التفاوض على أساس من حسن النية. ولا يرى أحد إمكانية نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق السلام مع استمرار أنشطة الاستيطان، واستمرار الحصار المفروض على غزة، واستمرار التهام الجدار الفاصل لمزيد من الأراضي الفلسطينية، وتواصل تدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية.

ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء الهجمات المستمرة بالصواريخ التي تطلقها بعض الفصائل الفلسطينية من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية. وليس ثمة مبرر للجوء إلى ذلك العنف الأعمى وغير المقبول، والذي بات واضحا أنه لا يخدم القضية الفلسطينية. ويجب علينا إنهاء سائر أشكال الاستفزاز واحترام حدود الشعب الفلسطيني وأمن السكان الإسرائيليين، إذ يرتبط كلاهما ترابطا وثيقا.

قد تكون المبادرة الأمريكية آخر فرصة لإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية ذات سيادة مترابطة جغرافيا، وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. ويجب علينا اغتنام هذه الفرصة. وستواصل لكسمبرغ العمل مع شركائها في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالإسهام في الجهود الجارية، وفي تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومع المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة.

لقد أشار الأمين العام لتوه إلى الهدف من عقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، الذي يبدأ انعقاده بعد غد في مونترو. ويتمثل ذلك الهدف في وقف الأعمال القتالية، ووقف جميع أعمال العنف وبدء التوصل إلى تسوية سياسية على أساس التنفيذ الكامل والشامل بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). ويجب أن يفضي ذلك إلى إنشاء هيئة حكم انتقالي ذات سلطات تنفيذية كاملة، وتشكّل على أساس الموافقة المتبادلة بين أطراف الصراع. ونرحب بالقرار الذي اتخذه الائتلاف الوطني السوري في ١٨ كانون الثاني/يناير بحضور مؤتمر جنيف الثاني. ولا يسعني إلا أن أشجع الائتلاف الوطني السوري على مواصلة التمسك بالموقف الشجاع الذي اتخذه. وأدعو إيران أيضا إلى الالتزام بأن تضطلع بدور بنّاء في وضع حد للصراع السوري عبر التوقيع صراحة على تنفيذ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإنشاء هيئة للحكم الانتقالي ذات سلطات تنفيذية كاملة، على النحو المطلوب في رسالة الدعوة التي بعث بها الأمين العام.

يجب على السلطات في دمشق أن تسمح الآن للشعب السوري بأن يتولى مصيره بنفسه، وأن تتوقف عن رفضها لمبادئ الانتقال السياسي المتفق عليها في بيان جنيف.

يجب أخذ احتياجات الشعب السوري وحقوقه في الحسبان – لا سيما النساء السوريات، اللواتي تحملن، إلى جانب الأطفال، العبء الأكبر من القمع منذ البداية. وتعمل لكسمبرغ مع الآخرين من أجل مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية الانتقال السياسي في سوريا، وفقاً للقرارين

١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣). ولكي تفضي عملية المفاوضات إلى تحقيق السلام الدائم، من المهم بالتأكيد تمكين المرأة منذ البداية من إسماع صوتها والتعبير عن رأيها، والمشاركة بخبراتها، والإعراب عن مخاوفها واحتياجاتها الخاصة.

لا يمكن إيجاد حل للتحديات الإنسانية والأمنية إلا من خلال تسوية الأزمة تسوية سياسية عبر التفاوض. بيد أننا، في مواجهة دوامة العنف التي تهدد المنطقة، لا يمكننا أن ننتظر إلى أن تُختتم عملية سياسية في المستقبل، ولا يمكننا أن نغمض أعيننا عن القائمة الطويلة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تقرِّب سوريا كل يوم من حافة الدمار. ففي ظل قصف المستشفيات والمدارس، والهجمات المتعمدة والعشوائية على المدنيين والعاملين في الحقل الطبي والصحي، واستهداف الصيدليات، واستخدام التجويع سلاح حرب للضغط على السكان في الغوطة، وفي ظل الحصار والمذابح، واستخدام الأسلحة الكيمائية، وقذائف سكود والبراميل المتفجرة، لم يعد ثمة شيء مستبعد في سوريا حيث يسود مناخ من الإفلات التام من العقاب. إزاء هذه الفظائع، أود أن أكرر ما ظللنا نقوله طوال عام: يجب أن يحيل المجلس الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد وصلت الأزمة الإنسانية إلى معدلات كارثية. نحن نعرف ذلك. فأكثر من ٩ ملايين سوري، أي نحو نصف سكان سوريا، في حاجة ماسة إلى المعونات الطارئة، لا سيما أولئك العالقون في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها. في مواجهة تلك الأزمة، بدأت التعبئة في العالم: فقد بلغت تعهدات المساعدات أكثر من ٢,٤ بليون دولار في المؤتمر الثاني المنعقد في الكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير. وقد شاركتُ شخصياً في ذلك المؤتمر وأعلنتُ عن مساهمة جديدة من جانب لكسمبرغ تزيد بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة مع تعهدنا في عام ٢٠١٣.

بيد أن المعونة المتعهد بها لا يمكن أن تبلغ هدفها إنْ لم يتحقق تقدم في مجال إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على الأرض. فبدون إتاحة الوصول الفوري والآمن بدون عوائق فإن حياة نصف السوريين معرضة للخطر. وينطبق الأمر نفسه على الفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك. لا يمكن أن يكتفي الشعب السوري بحالات وقف إطلاق نار هشة ومحدودة مكانياً، أو بتحرير بضعة سجناء سياسيين. لا يمكن أن يكتفي الشعب السوري بالتنازلات التي تقدمها السلطات في دمشق بين الفينة والأخرى حينما يكون ذلك في مصلحتها الاستراتيجية أو السياسية. يجب على السلطات أن تحترم واجباتها ويجب أن تنفذ مطالب المجلس. بدون إحراز تقدم ذي بال في مجال وصول المساعدات الإنسانية، فإن على المجلس، في رأينا، أن يتحمل مسؤولياته وأن يتخذ قراراً إنسانيا.

سأختتم بياني بالتطرق للحالة في لبنان. في الأشهر الماضية، تضاعف عدد الهجمات القاتلة. وسأشير فقط إلى الهجوم الذي وقع في بيروت يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأودى بحياة الوزير السابق محمد شطح، رجل الحوار. ذلك دليل مثير للقلق على تأثير الصراع السوري على أمن لبنان واستقراره. إن الرسالةُ الواضحة التي بعث بها المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2013/9) الصادر بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ وفي العديد من البيانات الصحفية التي أعقبت ذلك، تظل سارية المفعول اليوم أكثر منه في أي وقت مضى. تدعو تلك الرسالة جميع أولئك الذين يتجاهلون إعلان بعبدا إلى أن يضعوا حداً لما يقومون به من أعمال تهدد نموذج الوحدة في التنوع الذي يمثله لبنان.

في ذلك الصدد، أود أن أعرب مجدداً عن دعمنا للبنان، ولمؤسساته، ولسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها. وأخيراً، أرحب بانطلاق محاكمة أربعة أعضاء من حزب الله متهمين باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥

وذلك غيابياً أمام المحكمة الخاصة للبنان في ١٦ كانون الأول/يناير. وآمل أن تشكل المحاكمة بداية انتهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي تُرتكب في لبنان.

السيد تشو تاي – يو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن عميق تقديري لكم، سيدي الرئيس، على ما بذلتموه من جهود مخلصة في تنظيم مناقشة اليوم. واسمحوا لي أن أتوجه بخالص الشكر أيضاً للأمين العام بان كي – مون على إحاطته الشاملة.

خلال الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠١٣ وبداية العام الجديد، وقعت تطورات بالغة الأهمية في الشرق الأوسط بوتيرة مطردة. البعض منها إيجابي، وهو يعطينا مبرراً للتفاؤل الحذر، بينما تمثل التطورات الأخرى حالات من عدم اليقين والمخاوف. قال الشاعر السوري العظيم أدونيس: ”ما الذي فرقتنا مسافاته ويوحد بيننا“؟ حقاً إن الخلافات والاختلافات فيما بيننا نابعة من التحديات التي نواجهها. بيد هذه الاختلافات نفسها تقف دليلاً على ترابطنا، وتدفعنا إلى تجديد عزمنا على التصدي للمشاكل التي أمامنا.

نحن نرحب بمؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، المزمع عقده في وقت لاحق هذا الأسبوع. وستقوم جمهورية كوريا بصفتها مشاركاً في المؤتمر بواجبها من أجل إحراز تقدم ذي بال. ونود أن نثني على الجهود التي بذلتها جميع الأطراف من أجل عقد المؤتمر.

خلال ثلاث سنوات تقريباً من القتال، أدى الصراع إلى مقتل أكثر من ١٢٠ ألف شخص، ولجوء ٢,٣ مليون، وتشريد ٦,٥ مليون داخلياً. لذلك فقد بات إجراء محادثات شاملة وموجهة نحو اتخاذ إجراءات عملية ضرورة قصوى. وثمة حاجة ماسة إلى وقف لإطلاق النار غير مشروط وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية.

من الآن فصاعدا، لكل ثانية قيمتها اللا متناهية. ويجب أن نغتنم اللحظة لوقف استمرار المعاناة الإنسانية. مؤخراً، شنت الحكومة السورية حملة عنيفة باستخدام الأسلحة الثقيلة، مثل البراميل المتفجرة، في مناطق كثيفة السكان. نحن ندين مثل هذه الهجمات، ونحث الحكومة السورية على وقف ذلك التقتيل العشوائي. ومما يثير عميق القلق أيضاً ما يجري من مناوشات بين المجموعات الأجنبية المرتبطة بتنظيم القاعدة وبين قوات المعارضة المحلية. ونحن مترعجون أشد الانزعاج بسبب التقارير عن المذابح والقبور الجماعية والإكراه في الدين.

على الجانب الآخر من التطورات، نرحب باستمرار التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونثني على الجهود المشتركة التي تبذلها كل من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتخلص من الأسلحة السورية، وإنْ كان ذلك يجري في ظل ظروف بالغة الصعوبة. يشكل ذلك، إلى جانب حصيلة مؤتمر مانحي المعونات الإنسانية المنعقد في الكويت الأسبوع الماضي، دليلاً جيداً على أن جهودنا المشتركة تحرز تقدماً. وآمل مخلصاً أن توفر هذه الجهود الأساس لنجاح مؤتمر جنيف الثاني.

ثمة مثال آخر مثير للقلق لتأثير الصراع السوري ألا وهو الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مدينة الفلوجة في العراق. يساور جمهورية كوريا عميق القلق إزاء تزايد الخسائر الإنسانية وتردي الحالة الإنسانية في تلك المنطقة. ونحث الحكومة العراقية على استمرار تعاونها الوثيق مع الزعماء المحليين لدحر المليشيات المتطرفة. ونأمل أن يحقق العراق السلام والاستقرار الدائمين من خلال عملية سياسية شاملة ومن خلال المصالحة.

يشكل العنف المتصاعد في لبنان مصدر قلق للكثيرين منا في قاعة المجلس. تدين جمهورية كوريا بقوة السلسلة الأخيرة من الهجمات الإرهابية في بيروت والهرمل. إن الهجوم

على السفارة الإيرانية في بيروت، واغتيال الوزير السابق محمد شطح والهجمات التي تستهدف المدنيين في جنوب بيروت كلها انعكاس لامتداد الصراع السوري إلى لبنان. تحث الحكومة الكورية الأطراف كافة في لبنان على احترام سياسة النأي بالنفس والإحجام عن أي تورط في الأزمة السورية، وفقاً لالتزاماتها الواردة في إعلان بعبدا.

كما تعرب جمهورية كوريا عن تأييدها للمحكمة الخاصة للبنان تحت مظلة الأمم المتحدة التي انعقدت الأسبوع الماضي في لاهاي.

ويحدونا الأمل في تقديم مرتكبي الهجوم الإرهابي عام ٢٠٠٥، الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢١ شخصا آخرين، إلى العدالة. ونرى أن المحكمة الخاصة هي فرصة تاريخية لمكافحة الإفلات من العقاب في لبنان.

والحقيقة التي لا جدال فيها أن التسوية العاجلة لعملية السلام في الشرق الأوسط التي طال انتظارها تشكل أساسا لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وفي هذا الصدد، تشيد الحكومة الكورية بإسرائيل وفلسطين لبقائهما ملتزمتين بمفاوضات السلام، وتلاحظ مع التقدير استمرار الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لإحراز تقدم في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أن العمل من أجل وضع إطار متفق عليه يتضمن مبادئ توجيهية محددة للتعامل مع المسائل الأساسية سيؤدي إلى التقدم الذي تمس الحاجة إليه من أجل محادثات السلام الجارية.

في الوقت نفسه، نأمل مخلصين أن يتوقف تواصل أنشطة الاستيطان وهدم المباني الفلسطينية. وندين استمرار الهجمات بالصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة، مما يهدد عملية السلام الهشة. ومن المهم أيضا أن يتحسن الأمن في الضفة الغربية بغية تعزيز الثقة اللازمة للمضي بالمفاوضات قدما.

وكلنا نعلم أنه في العالم المترابط اليوم أكثر من أي وقت مضى، لا يوجد بلد يستطيع بمفرده أن يتمتع بالسلام والاستقرار بمعزل عن بقية العالم. لهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا في سبيل التصدي للصراعات الإقليمية. لذلك، تود جمهورية كوريا التأكيد على أهمية بذل الجهود المتواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، لا بد لمجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يضطلع بدوره الواجب، ويعمل على أن يكون الصوت صوتا واحدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول إنه فيما نحتفل اليوم بذكرى مارتن لوثر كينغ الإبن، فإن رسالة الدكتور كينغ التي تتمثل في تحقيق السلام والمساواة والحرية والعدالة يتردد صداها في جميع أنحاء العالم هذا اليوم بالذات.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الشرق الأوسط كثيرا ما وقع فريسة الاضطرابات الناجمة عن القوى المتحاربة، ولكننا نادرا ما شهدنا هذا القدر من الوضوح في الجهود التي تبذل من أجل تحقيق السلام بالتزامن مع التكاليف المذهلة التي تتحملها البشرية نتيجة الحروب. وهذا التباين يلفت النظر خصوصا في سوريا، حيث تتكثف المبادرات الدبلوماسية على خلفية اندلاع الحرب الأهلية الأشد وحشية من أي وقت مضى.

إن أفضل طريقة لوضع حد لتلك الحرب هي من خلال محادثات جنيف ٢، المقرر أن تبدأ في سويسرا يوم الأربعاء. وتعمل حكومتي عن كثب مع المجتمع الدولي وائتلاف المعارضة السورية بغية التحضير لهذا المؤتمر. ونحن نرحب بالقرار الشجاع الذي اتخذه هذا التحالف نهاية الأسبوع الماضي، ويقضي بالمشاركة في هذه المحادثات، والغرض من ذلك تنفيذ بيان جنيف الصادر عن مجموعة العمل (S/2012/523، المرفق). فهذه الوثيقة تدعو، استنادا إلى توافق متبادل، إلى

إنشاء هيئة انتقالية تنظيمية ذات سلطة تنفيذية كاملة، تعلو الكيانات العسكرية والأمنية. ومن الحيوي لجميع المشاركين في المحادثات الوزارية الافتتاحية والمحادثات اللاحقة أن يدعموا هذا الهدف الأساسي.

واعتبارا من صباح هذا اليوم، لا يزال يتعين على إيران أن تبدي استعدادها لتنفيذ بيان جنيف تنفيذا كاملا، كحد أدنى للمشاركة في عملية السلام هذه.

وحملة القصف القاتلة التي شنتها الحكومة السورية في ضواحي دمشق وحلب مؤخرا، بما في ذلك استخدام صواريخ سكود والبراميل المتفجرة، توفر دليلا آخر على وحشية نظام الأسد، وعلى حقيقة أنه لا يوجد حل عسكري لذلك الصراع. لهذا السبب، نركز تركيزا شديدا على العملية التفاوضية التي تتعين مناقشتها في جنيف بغية تحقيق الانتقال السياسي.

وتبرز الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم دبلوماسي من خلال الأزمة الإنسانية الناجمة عن هذه الحرب، وفشل الحكومة السورية في تنفيذ البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15).

وفي الأيام الأخيرة، يبدو أن النظام السوري وافق على تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، ولكننا لم نر أدلة مفيدة على التنفيذ ميدانيا. إن ثمة مجتمعات محلية ما فتئت محاصرة منذ أشهر، بما في ذلك مخيم اليرموك، والغوطة الشرقية، وداريا، ومدينة حمص القديمة، والمعضمية، وما فتئت الإمدادات الغذائية والطبية مقطوعة عنها. إن المسألة ليست مجرد عدم وصول الأغذية، إنما المسألة هي الناس، والجياع منهم، واليائسون غير القادرين على الخروج. وفي المناسبات النادرة جدا التي يتم فيها تنظيم عمليات الإجلاء من المناطق المحاصرة، يلجأ النظام إلى فرز السكان. وفي كثير من الحالات، لا يُعرف مكان وجود هؤلاء الأفراد المفرزين، ولا يزالون مجهولي الإقامة حتى يومنا هذا.

والغوطة الشرقية مثال فظيع على العرقلة السورية. إنها المنطقة التي سُمح للمفتشين الدوليين عن الأسلحة الكيميائية بالوصول إليها، ولكن لا يزال فيها ٠٠٠ ١٦٠ من المدنيين الذين لم تصلهم المعونة الإنسانية. والقناصة المناصرون للأسد يستهدفون بانتظام السكان الذين يحاولون عبور نقاط التفتيش. وقد منعت الحكومة وصول إمدادات الوقود، والمقيمون لا تصلهم الكهرباء سوى ساعتين يوميا. وقد توفي طفل صغير نتيجة التسمم بأول أكسيد الكربون لأن أسرته اضطرت إلى حرق الحطب داخل المترل للتدفئة. فلنكن واضحين: إذا أمكن وصول المفتشين إلى الغوطة الشرقية، فينبغي أيضا لمقدمي الخدمات من الدواء والغذاء الوصول إلى هذه المنطقة.

ومخيم اليرموك مثال مأساوي آخر. فهو يتعرض للحصار المتواصل منذ تموز/يوليه ٢٠١٣. والتقارير التي أفادت مؤخرا عن وفاة أكثر من اثني عشر طفلا وغيرهم من المقيمين الفلسطينيين هي تقارير مروعة وينبغي أن تهز ضمير كل واحد منا. لقد تلقينا تقارير من الأمم المتحدة في الأيام الأخيرة مفادها أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تمكنت في نهاية المطاف من نقل كميات صغيرة من الطرود الغذائية – ٢٠٠ طرد، باستطاعتها أن تقيت ٠٠٠ ١ شخص لمدة شهر واحد. هناك ٠٠٠ ١٨ شخص في مخيم اليرموك تحت الحصار، وهم يفتقرون إلى الغذاء والدواء. وإنه لشعور مدمر لو تخيلنا كيف لهؤلاء الجياع أن يتقاسموا هذه الطرود الغذائية. وكان على مقدمي الخدمات الإنسانية الذين تمكنوا من تقديم هذه الطرود الغذائية أن يتفادوا نيران القناصة.

وعلى الرغم من أن النظام هو المسؤول الأول عن منع وصول المساعدات الإنسانية، كانت بعض جماعات المعارضة مسؤولة أيضا عن هذا المنع في مجتمعات محلية مثل نبال وزهرة وفوع. هذا أمر غير مقبول. إن تعمّد أي طرف العرقلة أو

الامتناع عن توفير المعونة الحياتية أمر لا يمكن تبريره، ويجب أن يتوقف الآن قبل أن يموت المزيد من الناس الأبرياء.

إن محنة المدنيين واللاجئين السوريين تفطر القلوب وتجعل المؤتمر الذي انعقد في الكويت الأسبوع الماضي أكثر أهمية. فلقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ ٣٨٠ مليون دولار من جديد للمساعدة على مواجهة الأزمة، مما يرفع اجمالي ما تعهدناه من التزام بتقديم الأموال منذ بدء القتال إلى أكثر من ١,٧ بلايون دولار. ونحن نرحب بالتعهدات الجديدة من الدول المانحة الأخرى، فضلا عن الالتزام المتجدد من المجتمع الدولي بمساعدة الشعب السوري والبلدان المجاورة التي توفر ملاذا أمنا للاجئين.

وفي الفترة الوجيزة التي تسبق مؤتمر جنيف ٢، من الأهمية بمكان أن نحرز تقدما ملموسا في المسائل الإنسانية. كما يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لوقف أعمال العنف. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو بإلحاح جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار محليا، والمضي قدما بالإفراج عن المحتجزين.

ونحن نشيد، السيد الرئيس، ببلدكم الأردن على إيواء حوالى ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وندرك الخسارة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن الصراع في بلدكم. لقد فتح الأردن أبوابه أمام هذه الحالة الطارئة، ونحن نعلم أن ذلك يستترف موارده المحلية. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل بألاّ يتسبب الكرم الأردني بأعباء لا يمكن لسكانه أن يتحملوها.

وفي لبنان، ازداد الوضع خطورة حيث فاقمت الحرب السورية من الضغوط الأمنية والمالية والاجتماعية التي يواجهها قادة البلد. فهناك أكثر من ٦٠٠ ١ مجتمع محلي في لبنان تتحمل عبء استضافة ما يزيد على ٩٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين السوريين. وتواصل حكومة بلدي مساعدة لبنان على مواجهة تحدياته الهائلة عن طريق فريق الدعم الدولي المنشأ حديثا. ونحث المانحين الآخرين أيضا على تقديم المساعدات التي تتسق مع أولويات فريق الدعم الدولي. فلبنان المستقر والموحد ذو المؤسسات الديمقراطية القوية هو لصالح الشعب اللبناني والمواطنين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نشجع على تشكيل حكومة جديدة لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في البلد، والوفاء بالتزاماتها الدولية.

إن الحرب الأهلية السورية ساهمت في تزايد العنف الطائفي والاحتكاك السياسي داخل لبنان. وكما قيل من قبل، كان اغتيال وزير المالية السابق محمد شطح بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وهو الذي يتصف بالاحترام على نطاق واسع، عملا خطيرا. والتفجير الانتحاري الذي وقع في حارة حريك بالضاحية الجنوبية لبيروت بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير قد أدّى إلى مقتل ٥ أشخاص وإصابة المزيد من الناس بجروح.

وفي الوقت نفسه، لا يزال العنف المتقطع مستمراً منذ أسابيع في طرابلس وبالقرب من الحدود السورية.

في ذلك الصدد، نلاحظ التزام المملكة العربية السعودية في الشهر الماضي بتقديم مبالغ سخية من المساعدة الإضافية للقوات المسلحة اللبنانية. وسوف نواصل الشراكة بصورة وثيقة مع الجهات الأمنية اللبنانية التي تقوم بدور حيوي في دعم أمن لبنان وسيادته. وندين العنف، ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس ونشيد بالقوات المسلحة اللبنانية على جهودها للقضاء على العنف. ولا بد من التمسك بسياسة الحكومة اللبنانية المتمثلة بالنأي بالنفس عن الصراع السوري كما تجسد في إعلان بعبدا.

من الحيوي بنفس القدر تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن ضمنها القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) اللذين يطالبان بتسريح جميع المليشيات في لبنان ونزع سلاحها. وتدين الولايات المتحدة بشدة الهجوم

بالصواريخ من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل الذي وقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

أخيراً، نرحب بالبدء بمحاكمة الأشخاص الأربعة أمام المحكمة الخاصة بلبنان والمتهمين باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وآخرين قُتلوا بالتفجير بالقنابل. إن تلك المحاكمة تمثل خطوة إيجابية نحو العدالة وعدم قبول الإفلات من العقاب عن العنف السياسي، ونشيد بالحكومة اللبنانية وغيرها من البلدان المانحة لدعم المحكمة.

إذ أنتقل إلى موضوع السلام في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ما فتئت ماضية في جهودها لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي الذي يقر بدولتين لشعبين، يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لقد عاد وزير الخارجية كيري إلى المنطقة في وقت سابق من هذا الشهر دعماً لإطار العمل المقترح الذي يتناول جميع المسائل الجوهرية. إن الأطراف إذ تدرس قرارات صعبة أمامها، لا تزال الولايات المتحدة مقتنعة بأن منافع السلام للطرفين يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال عملية من ذلك النوع، وهي عملية نشارك فيها حالياً. وفقاً لذلك، تكرر الولايات المتحدة رأيها القائل بأنه ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأي أعمال قد تقوض المناخ اللازم للمفاوضات الجارية. والخطوات التي تقلل من الثقة، من قبيل الاستمرار في النشاط الاستيطاني، ما من شأنها إلا أن تؤجج نيران الشك لدى الطرفين.

علاوة على ذلك، نشعر بالقلق الشديد جراء تصاعد العنف الذي ينجم عنه وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وندين الهجمات بالصواريخ من غزة على إسرائيل ومحاولة قتل المدنيين بوضع قنبلة في حافلة ركاب عامة في تل أبيب. كذلك نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية في قطاع غزة ونحث جميع الأطراف على التعاون في توسيع نطاق وصول الناس والسلع والإمدادات الإنسانية.

إن استمرار الأطراف الرئيسية في دعم جهود السلام مسألة جوهرية. ونرحب بشكل خاص بالتعهد السخي للاتحاد الأوروبي في الشهر الماضي بتقديم دعم سياسي واقتصادي غير مسبوق لإسرائيل والفلسطينيين في سياق الوضع النهائي لاتفاق السلام. ومما يثلج الصدر أيضاً قرار جامعة الدول العربية التي اجتمع ممثلوها مع وزير الخارجية كيري في باريس في ١٢ كانون الثاني/يناير لإعادة تأكيد التزام الجامعة بتلك المفاوضات.

أخيراً، وفيما يتعلق بالعراق، أشكر الأمين العام على تقديمه تقرير عن زيارته الأخيرة، وأود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على جهودهما لضمان إيصال المساعدة للناس في محافظة الأنبار. وتدين الولايات المتحدة بشدة الهجمات التي تقوم بها القوى المرتبطة بالقاعدة في الأنبار وفي أماكن أخرى في العراق. إن محاولتها الصفقة لزعزعة الاستقرار لا يمكن السماح لها بالنجاح. وكما أوضح المجلس في بيانه الأخير،

> ”لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يعكس المسار نحو السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار في العراق الذي يحظى بدعم الشعب العراقي والحكومة العراقية والمجتمع الدولي“ (S/PRST/2014/1).

وانطلاقاً من تلك الروح، يشجعنا التعاون الذي تتحلى به الحكومة العراقية، وقواتها الأمنية الوطنية وزعماء العشائر المحليين، سعياً لعودة الاستقرار ومقاومة العدوان الإرهابي والتخفيف من حدة الصعوبات التي يواجهها المدنيون العراقيون.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن اليوم عطلة وطنية في الولايات المتحدة. لقد علّم مارتن لوثر كنغ مواطني بلدي والناس في كل مكان التماس العدالة وحسم الخلافات بالوسائل السلمية. وأقتبس كلماته، ”إن الرد بالعنف على العنف يضاعف من العنف، ويضيف مزيداً من الظلام إلى ليل خالٍ من النجوم“. والحكمة في ذلك التحذير هامة دائمة وفي كل مكان، ولكنها لم تكن قط أكثر أهمية من اليوم في الشرق الأوسط حيث تتطلب مبادرات السلام دعمنا في خضم مخاض استمرار الصراع.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس، على وجودكم هنا اليوم. ونقر بجهود الأردن في تعزيز السلام في الشرق الأوسط، ونشكر الأردن على تحمل هذا العبء الصعب في إيواء العديد من الناس الذين فروا من الصراع السوري. وأشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

كلنا نعرف أن عام ٢٠١٤ سيكون عاماً هاماً جداً، ربما يكون عاماً حاسماً، بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. إن مفاوضات الوضع النهائي الجارية توفر أفضل فرصة لإحلال السلام في المنطقة، وأستراليا بطبيعة الحال تؤيد تأييداً كاملاً تلك المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم يرتكز على قيام دولتين، يعيش في ظلهما الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن وداخل حدود معترف بها دولياً. ونقدر مثابرة وزير خارجية الولايات المتحدة كيري والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف في المفاوضات. ويقتضي الأمر قدراً كبيراً من الشجاعة وفنون السياسة بالاقتران بتدبير مماثل لتحقيق السلام، ونعرض دعمنا الكامل لرئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس عند هذا المنعطف الدقيق من المفاوضات. وبما أن هذه هي أفضل فرصة للنجاح، نهيب بالطرفين تفادي أي أعمال استفزازية تقوض الثقة في المحادثات. إن أستراليا نفسها على استعداد لتقديم المساعدة بأي طريقة ممكنة لدعم المفاوضات.

في الوقت نفسه ما برحنا نشعر بالقلق الشديد إزاء تزايد أثر الصراع السوري على السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بجهود الأمين العام والأمم المتحدة للبدء بعملية هذا الأسبوع التي نأمل أن تفضي إلى حل سياسي يرتكز على المبادئ المتفق عليها في مؤتمر جنيف الأول الذي انعقد في عام ٢٠١٢. لقد قبلت أستراليا دعوة الأمين العام للمشاركة في المؤتمر. ويجب أن يظل هدف مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا إقامة هيئة حاكمة انتقالية مع صلاحية تنفيذية كاملة كما تم الاتفاق عليه في بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). نحث الحكومة السورية والائتلاف الوطني السوري على المشاركة مشاركة بناءة ونحث البلدان ذات النفوذ على تقديم دعمها الكامل للعملية. ينبغي للأطراف السورية أيضاً أن تلتفت إلى إلحاح الأمين العام ومؤداه أن تتضمن وفودها للمؤتمر تمثيلاً واسعاً وجوهرياً للنساء.

ونشعر بالقلق جراء تزايد المجموعات المرتبطة بالقاعدة في سوريا. فتلك المنظمات ليس لها مكان في مستقبل سوريا، ولا بد من أن تنفذ جميع الدول الجزاءات الحالية التي يفرضها المجلس على تلك المنظمات

إن تسليم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مؤخرا بأن الحالة في الميدان في سوريا سيئة للغاية الآن لدرجة لم يعد بالإمكان تحديث تقديراتها لعدد الوفيات الناجمة عن الصراع أمر مثير للفزع. ومن الواضح أن أي عملية سياسية بوسعها أن تنهي هذا الصراع لازمة بشدة. تم التشديد على الأزمة الإنسانية الملحة في الأسبوع الماضي خلال المناقشات التي جرت في الكويت حيث اجتمعت الدول لمناقشة نداء غير مسبوق للوكالات العاملة في المجال الإنساني.

ونرحب بالتعهدات التي قُطعت ونحض على الوفاء بها بسرعة وتنسيقها بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة.

يسرنا أيضاً أن بوسعنا أن ندلو بدلونا في تلك المهمة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وعملهما الحيوي في إزالة جميع الأسلحة الكيميائية من سوريا. ويجب أن لا نسمح بتأخير ذلك العمل، ويجب على سوريا نفسها أن تفي بالتزاماتها بالقضاء على جميع عناصر برنامج أسلحتها الكيميائية.

لقد وصف وزير الخارجية أسيلبورن الحجم المفزع للأزمة الإنسانية. نؤيد تعليقاته. ومن الحتمي أن تصل المساعدة الإنسانية إلى الناس المحتاجين إليها. مرة أخرى، نحض جميع أطراف الصراع على التقيد فوراً بأحكام البيان الرئاسي للمجلس S/PRST/2013/15 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في ما يتعلق بوصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات. ونشعر بقلق خاص إزاء العدد الكبير من المدنيين الذين لا يزالون عالقين في البلدان المحاصرة. ويجب على جميع أطراف الصراع ضمان مرور الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك من خلال فرض وقف إطلاق النار محليا وعلى جناح السرعة. وينبغي للدول التي لديها نفوذ لدى الأطراف أن تدعم هذه الرسالة وفقاً لخطة العمل المتفق عليها في الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحديات الإنسانية في سوريا والتي نقلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وكما نعرف، فإن الصراع له أثر مزعزع للاستقرار بدرجة كبيرة على جيران سوريا. فقبل عام، كانت البلدان تستضيف أكثر من نصف مليون لاجئ سوري. أما اليوم، فيبلغ عدد اللاجئين تقريبا ٢,٥ مليون، أي ما يزيد على ١٠ في المائة من سكان سوريا. ويجب على المجلس أن يكون متنبهاً لحقيقة أن الأردن، ولبنان، وتركيا والعراق تتحمل أعباءً هائلة كجزء من الصراع. ذلك يشدد على الحاجة إلى استمرار المجلس في جهوده بشأن سوريا.

وفي لبنان، تتجلى تماما آثار زعزعة الاستقرار المترتبة على الصراع في ضوء الموجة الأخيرة من تفجيرات السيارات المفخخة، بما في ذلك اغتيال وزير المالية الأسبق والهجوم على السفارة الايرانية. ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية للحفاظ على الأمن ونحث جميع الأطراف على الالتزام بسياسة الرئيس سليمان القائمة على النأي بالنفس عن الصراع السوري. ويتعين على الأطراف السياسية في لبنان العمل معا وتشكيل حكومة بسرعة ليتسنى التصدي للتحديات التي تواجه لبنان بأفضل صورة.

ختاما، نحن ندين أعمال العنف التي ارتكبتها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، المرتبطة بتنظيم القاعدة، والمرتبطون بها في غرب العراق خلال الأسابيع الأخيرة. ويجب أن نستمر في دعم الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب التي تبذلها الحكومة العراقية، جنبا إلى جنب مع زعماء القبائل، للتصدي لهذا العدوان. والقضاء على هذا التهديد سيكون هاما لضمان عدم حدوث أي تأخير في الجدول الزمني للانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ نيسان/أبريل. وإجراء انتخابات ذات مصداقية وفي موعدها سيساعد على تيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع في العراق. وهذا الحوار الشامل للجميع أمر ضروري. ونشجع قادة مختلف الطوائف في العراق على مواصلة العمل معا لتحقيق ذلك ولحل التحديات التي تواجه البلد.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أعرب عن ارتياح الأرجنتين لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن في مثل هذه المرحلة الحرجة بالنسبة للشرق الأوسط. وأود أن أعبر لكم عن شكر بلدي بشكل خاص على وجودكم معنا هنا اليوم.

أود أن أتكلم عن قضيتين: الأزمة السورية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في ما يتعلق بسوريا، ترحب الأرجنتين بالتقدم المحرز في الأسابيع والأيام الأخيرة، ولا سيما اجتماع مسؤولين كبار من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، والذي مهد السبيل لعقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا. وكما ندرك جميعا، فإن المؤتمر فرصة تاريخية لوضع حد للصراع في سوريا. والعملية التي ستبدأ هناك لن تكون سهلة. ونظرا لمدى العداء بين الأطراف ومقدار العنف وفقدان الثقة المتبادلة، فإن التوصل إلى اتفاقات سيكون مهمة صعبة للغاية. ونناشد جميع الأطراف تجنب أي عمل قد يقوض عملية المؤتمر. وفي هذا السياق، نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى وقف إطلاق النار للسماح للأمم المتحدة بدعم محادثات السلام بين الحكومة السورية والقوى المناهضة للحكومة.

ومن أجل نجاح مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تدعم طرفي الصراع أن تكون مقتنعة تماما بأن الحل الوحيد الممكن هو الحل السياسي. وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإن الأرجنتين تعتقد أن السلام في سوريا يتوقف، إلى حد كبير، على ما تقوم به الجهات الفاعلة الإقليمية أو الدولية الرئيسية أو تتقاعس عن القيام به. ويجب على جميع من لهم تأثير حاسم على الأطراف القيام بدور في دعم هذه العملية، والتي سيكون من الصعب من دونها أن ينجح مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا. كما نناشد جميع الأطراف الالتزام بعملية التفاوض من أجل وضع حد للصراع المستمر منذ أكثر من ٣٣ شهرا حتى الآن، والذي تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح ويهدد بتدمير سوريا.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء أنشطة الجماعات المتمردة التي ترتبط بصلات مع تنظيم القاعدة، ليس بسبب التهديد الإرهابي الخطير فحسب ولكن أيضا بسبب تأثيرها على بقية المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يصبح تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. وفضلا عن ذلك، فإننا نؤكد من جديد أن استمرار إمدادات الأسلحة إلى جانبي الصراع له دور أساسي في زيادة عسكرة الصراع. ونصر على ضرورة وقف تزويد الطرفين بالسلاح. وما من شك في أن الأسلحة في سوريا تُستخدم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بخصوص الأسلحة الكيميائية. ونرحب على وجه الخصوص بالتقدم المستمر المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وهذا دليل على أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زال مثمرا وعلى أن الحكومة السورية لا تزال تتعاون مع البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية

في تنفيذ أهدافها وتحترم التزامها بتنفيذ التزاماتها.

بخصوص انتهاء المرحلة الثانية وبالنسبة للمرحلة المقبلة، فإن الالتزام والدعم القويين من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أمر مطلوب. ونعيد التأكيد على أنه من الضروري، في هذا الصدد، أن تستخدم الدول ذات النفوذ على الطرفين، ولا سيما جماعات المعارضة، هذا النفوذ لتعزيز نجاح البعثة، وبوجه خاص، للدعوة إلى ضمان سلامة وحيادية البعثة وموظفيها.

ولا بد أيضا من أن نعرب مجددا عن قلقنا إزاء الخسائر في الأرواح البشرية نتيجة للصراع السوري. وقد فُقدت الغالبية العظمى من تلك الأرواح بسبب استخدام كل من الحكومة والمعارضة المسلحة للأسلحة التقليدية. والأرجنتين تدين بشدة وفاة عدد غير مقبول من المدنيين.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني لنصف الشعب السوري الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا في الكويت. واستمرار العقبات التي تحول دون وصول المساعدة الإنسانية يجعل السكان المدنيين أكثر عرضة للخطر ويؤدي إلى تفاقم ظروفهم المعيشية المؤلمة بالفعل. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بإيصال المساعدة الإنسانية وفقا للقانون الدولي، ولا سيما، القانون الإنساني الدولي.

ويتمثل عنصر آخر مؤلم من عناصر الصراع السوري في تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والحالة الإنسانية الخطيرة التي تواجه هذه البلدان نتيجة لذلك. وأود أن أعرب عن امتناننا لحكومة وشعب الأردن على التزامهما وجهودهما لتقديم المساعدة للفارين من الصراع وضمان سلامتهم. والأرجنتين مقتنعة بأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا يمكن أن تظل دون عقاب. لذا، نعيد التأكيد على ضرورة أن ينظر مجلس الأمن في إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

تنظر الأرجنتين بتفاؤل حذر إلى استمرار الفلسطينيين والإسرائيليين في المشاركة في المفاوضات حول عملية السلام. غير أن التقدم بطيء وصعب للغاية. ونعتقد أنه من أجل تحقيق مزيد من التقدم، من الضروري المضي قدما على أساس المبادئ التي تم الاتفاق عليها منذ زمن بعيد وعلى نطاق واسع دون التشكيك في معايير الحل القائم على وجود دولتين المنصوص عليه في القانون الدولي والذي تدعمه الغالبية العظمى من المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون الأساس لأي مفاوضات قيام دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتبادل الأراضي المتفق عليها وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين وتنفيذ الترتيبات الأمنية اللازمة وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم مما صدر من إيماءات، مثل الإفراج عن سجناء فلسطينيين محتجزين منذ الفترة السابقة على اتفاق أوسلو، لا تزال هناك تطورات أخرى تتعارض تماما مع عملية السلام وتزيد من انعدام الثقة ولا تساعد على تهيئة ظروف مواتية للحوار. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، الإعلانات الصادرة مؤخرا عن بناء مستوطنات غير شرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وموافقة اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية في دولة إسرائيل على مشروع قانون لضم غور الأردن والزيادة الملحوظة في هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وفي إطلاق الصواريخ من قطاع غزة والردود العسكرية المترتبة عليه، وكذلك خطاب المواجهة المستمر. وندعو الطرفين إلى تجديد التزامهما بعملية السلام والامتناع عن كل عمل قد يقوض الجهود الرامية إلى المضي قدما في مسعى إحلال السلام الدائم.في الختام، أود أن أقول بأن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة فيما يخص إنهاء احتلال دام لأكثر من نصف قرن وينتهك القانون الدولي. كما أنه مستهجن أخلاقيا، وغير مقبول سياسيا وغير قابل للاستمرار من الناحية الاستراتيجية أيضا. تؤمن الأرجنتين بصدق بأهمية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي فيما يخص المفاوضات. ويمكن لعدم إحراز تقدم أو الفشل مجددا في هذا الجهد، إلحاق الضرر على نحو خطير بالحل القائم على وجود دولتين، ووقوع عواقب وخيمة. إننا نكرر في هذا الصدد، اعتقادنا بضرورة أن يبدي مجلس الأمن رأيه في الحالات التي ذكرتها، ويتخذ خطوات ملموسة لاستكمال المفاوضات، ويرسم الطريق في اتجاه التوصل إلى حل الدولتين، على سبيل المثال، من خلال قبول طلب فلسطين لأن تصبح دولة عضوا في الأمم المتحدة، ومتابعة لقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧.

ينبغي للمجلس، امتثالا منه للالتزامات المترتبة عليه، أن يبعث رسائل واضحة، وألا يظل غير مكترث بالإجراءات التي تقوض الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حل للصراع.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، وزير الخارجية جودة، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على التحديث الذي قدمه بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

في سوريا، يعد التدمير الكامل للنسيجين الاقتصادي والاجتماعي للبلد، والتشريد والتجويع، وزيادة التفرقة والطائفية وانتشار التطرف ثمنا لعدم قيام الحكومة، قبل ثلاث سنوات، بالاستجابة لمطالب شعبها السلمية المتعلقة بالإصلاحات. وتؤثر نتائج الحرب في سوريا على جميع أنحاء المنطقة، مع بذل البلدان المجاورة جهودا مضنية لاستيعاب تدفق اللاجئين، واستغلال المنتسبين لتنظيم القاعدة وغيرهم من المتطرفين الأزمة لتحقيق غاياتهم. ويعد الفشل في وضع حد للمعاناة الإنسانية الاستثنائية والانتهاكات الكبيرة المستمرة القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أمرا مقلقا للغاية. ونلاحظ الجهود الجارية، التي تبذل في ظل ظروف صعبة للغاية، بهدف إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا، ونحيط علما بتطمينات الحكومة السورية بأنها ملتزمة التزاما كاملا بهذه العملية.

في الوقت نفسه، نؤكد بأنه يتعين تفادي المزيد من التأخير فيما يخص إزالة الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك العوامل الكيميائية الأكثر خطورة. فجميع المعدات اللازمة متوفرة. والأمر متروك الآن للحكومة السورية لضمان أن يتم تسليم جميع المواد الكيميائية إلى الميناء من أجل إزالتها. وعلى جميع أطراف النزاع تحمل مسؤولية التأكد من أن المهمة تتم في الوقت المحدد ودون حوادث تذكر. علاوة على ذلك، يجب أن يصاحب التقدم الذي أحرز فيما يخص مسار الأسلحة الكيميائية، تحقيق تقدم ملموس ومستدام على المسار الإنساني. فلا ننسينا بأن المدنيين في سوريا لا يزالون يموتون جراء الاستخدام العشوائي للأسلحة الثقيلة، والقصف الجوي، بما في ذلك قنابل البراميل الحارقة، وقذائف الهاون. إننا ندين بأشد العبارات الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي، ونحث بقوة جميع أطراف النزاع، ولا سيما السلطات السورية، على التقيد بالالتزامات المترتبة عليها فيما يخص حماية المدنيين.

كما أننا نحث الأطراف المتحاربة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل آمن إلى جميع أنحاء البلد، وضمان التنفيذ الكامل والفوري للبيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15). ونحيط علما بحقيقة أن بعض الإمدادات الموجهة إلى الأماكن التي تم إغلاقها لعدة أشهر، بما في ذلك مخيم اليرموك، قد سُمح بإيصالها خلال الأيام القليلة الماضية. لكن، وكما أكدت ذلك وكيلة الأمين العام فاليري أموس في أحدث تقرير لها، ينبغي أن تصبح هذه الاستثناءات قاعدة متبعة. ونشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وباقي الأطراف الدولية الفاعلة في المجال الإنساني، على الجهود التي تبذلها في ظل ظروف صعبة للغاية، من أجل توفير مساعدات الإغاثة للسكان الذين يعانون. وقد ساهمت ليتوانيا من قبل، في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، وسوف نستمر في ذلك.

سيتيح مؤتمر جنيف الثاني الذي سيعقد بعد بضعة أيام بشأن سوريا، فرصة سانحة لإنهاء هذه الحرب المدمرة. إننا نحث بقوة جميع الأطراف على الالتزام الكامل بالحوار وإثبات هذا الالتزام من خلال تصرفاتها. ويكمن الحل الوحيد للصراع في إجراء مرحلة انتقالية سياسية حقيقية في سوريا، على أساس التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). كما يجب أن تكون المرأة السورية جزءا من ذلك الحل. ويجب ضمان

مشاركتها النشطة في جميع مراحل التفاوض والمصالحة وبناء السلام.

أود أن أتناول بإيجاز مسألة البلدان المجاورة لسوريا. خلال الأسابيع الأخيرة، إهتز لبنان على وقع سلسلة من الهجمات الإرهابية. وتسبب إطلاق الصواريخ والغارات عبر الحدود من سوريا في وقوع إصابات، وإذكاء التوترات في البلد. إننا نناشد الشعب اللبناني الحفاظ على وحدته الوطنية، ونقدر سياسة النأي بالنفس من الأزمة السورية. ونرحب بافتتاح محاكمة اغتيال الحريري، أمام المحكمة الخاصة بلبنان. ومن الضروري مساءلة أولئك الذين يرتكبون أعمالا إرهابية. ولا يمكن السماح باستمرار الإفلات من العقاب.

وتذكرنا الهجمات الأخيرة التي وقعت في محافظة الأنبار وأماكن أخرى في العراق، والتي أودت بحياة العديد من الضحايا، بخطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب. إننا نعرب عن دعمنا لحكومة العراق في مواجهة ذلك التهديد. ونقدر الجهود التي تبذلها قوات الأمن العراقية والشرطة المحلية وزعماء القبائل الرامية إلى هزيمة المنتسبين إلى تنظيم القاعدة. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد أهمية استمرار الحوار الوطني وإجراء عملية سياسية شاملة لضمان استقرار البلد وأمنه في الأجل الطويل. ونتطلع إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في شهر نيسان/أبريل.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن ليتوانيا تؤيد بقوة مفاوضات السلام المباشرة التي تدعمها الولايات المتحدة حاليا، وتثني على المشاركة الشخصية لوزير الخارجية جون كيري والتزامه. كما نحيي الشجاعة والحنكة السياسيتين اللتين تحلا بهما رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. ويمثل ذلك فرصة فريدة لتحقيق انفراجة في عملية السلام، من شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى حل الدولتين الدائم، وتسمح لإسرائيل وفلسطين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. بالتالي، من الأهمية بمكان، الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد من شأنها تقويض المفاوضات. في هذا السياق، يمكن أن يترتب على إعلان إسرائيل بناء مستوطنات جديدة، ضرر بالغ، ويمكن أن يعرقل العملية. كما تعد الهجمات الصاروخية من غزة على اسرائيل والحالة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، على حد سواء مصدر قلق كبير، كما أنها لا تسهم في عملية السلام. إننا نؤكد أهمية مبادرة السلام العربية فيما يخص تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لجميع الأطراف المعنية بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح تلك المفاوضات. وجنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، فإننا نتطلع إلى العمل مع الجميع من أجل تحقيق نجاح دائم.

السيد إراسوريس(شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم وأن أشكركم سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

بعد مرور عقدين على التوقيع على اتفاقات أوسلو بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، فتحت الأحكام الانتقالية الطريق أمام الوضع القائم للأسف إلى يومنا هذا. وهكذا، وبعد ٢٠ عاما من التقدم والانتكاسات التي شهدتها المفاوضات، يستمر عدم وجود أي إشارة إلى تحقيق حل الدولتين المرغوب فيه، الذي يجسد المبادئ المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إتاحة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها داخليا. ولا يستحق شعبا إسرائيل وفلسطين وأجيالهما المقبلة أقل من ذلك.

لقد اعترفت شيلي بدولة فلسطين في عام ٢٠١١. وخلال نفس ذلك العام، أيدت عضوية فلسطين الكاملة في اليونسكو. وشاركنا في وقت لاحق، في عام ٢٠١٢، في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز دولة

مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ونعتبر تلك السياسة إسهاما في إحلال السلام، لأنها تعزز قدرات الدولة الفلسطينية.

نظرا لما سبق، ترحب شيلي بحقيقة استئناف الطرفين مفاوضات مباشرة برعاية الولايات المتحدة خلال شهر آب/أغسطس الماضي. ونرحب على وجه الخصوص بالالتزام الشخصي لوزير الخارجية جون كيري، الذي زار المنطقة في مناسبات عديدة. ومن أجل المضي قدما بالمفاوضات، يجب على الأطراف تعزيز الحوار وبناء الثقة. ويتطلب ذلك استمرار اتخاذ إجراءات وتجنب الأعمال الأحادية التي تقوض الثقة أو تدمرها. ومن العبث الافراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين، إذا أعلنت إسرائيل في نفس الوقت عن بناء آلاف المنازل في المستوطنات الواقعة في الأراضي الفلسطينية، في مخالفة للقانون الدولي.

من الضروري أيضا إدانة الهجمات التي تؤثر على السكان المدنيين في إسرائيل بشكل أقوى، كما يجب اتخاذ تدابير لتجنب الاعمال الاستفزازية والتحريض. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر إدانة بلدي لجميع الأعمال الإرهابية، أيا كان شكلها ومهما كانت دوافعها. لا مكان للإرهاب في العالم.

تؤيد شيلي عملية المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، المتفق عليها في الدوحة والقاهرة في عام ٢٠١٢. ونحن نرى بأنه يجب على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التخلي عن استخدام الأسلحة والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وسوف تواصل شيلي تشجيع الالتزام المستمر والبنّاء من جانب فلسطين وإسرائيل بمفاوضات السلام الحالية الرامية إلى التوصل إلى السلام العادل والدائم وفقا للقانون الدولي. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تحقيق ذلك.

يثير النزاع في سوريا قلقا بالغا لأنه تسبب في وفاة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وللأسف، وخلال ما يقرب من ثلاث سنوات لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرار، كان من المؤمل اتخاذه، من شأنه أن يضع حدا للمأساة. ومع ذلك، مثّل اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) نقطة تحول. وبفضل العمل المشترك بين المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تم إحراز تقدم صوب تدمير الترسانات الكيميائية السورية من خلال جهد المجتمع الدولي الذي لم يسبق له مثيل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا ليس سوى جانب واحد من الصراع حيث تسببت الأسلحة الأسلحة التقليدية في وقوع معظم الضحايا. لذلك يكرر بلدي التأكيد على وجوب أن يتوقف تزويد أي من الأطراف بالإمدادات العسكرية من أجل تفادي تفاقم النزاع ومعاناة السكان المدنيين.

تتطلب الأزمة الإنسانية من مجلس الأمن أن يبذل كل جهد ممكن لكي يدعو أطراف الصراع إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، مع ضمان حماية المدنيين وتوفير إمكانية وصول موظفي المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق. وندعو إلى التنفيذ العاجل للبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2013/15، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويمثل المؤتمر الإنساني الدولي لإعلان التبرعات الذي عُقد في الكويت، وتناول المساعدة الإنسانية ومساعدة اللاجئين، خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتؤيد شيلي الجهود التي بذلها الأمين العام بان كي – مون والممثل الخاص المشترك السيد الأخضر الإبراهيمي نحو عقد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا؛ وتأمل أن يسفر ذلك الاجتماع عن توليد الزخم اللازم للتوصل إلى اتفاق سياسي. ومن الضروري مشاركة جميع الجهات الفاعلة الدولية التي يتسنى لها التأثير على الأطراف من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق سياسي. ويجب على الأطراف، من جانبها، أن توافق على عدم تقويض مبادئ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، سواء كانت أو لم تكن قد شاركت في ذلك الاجتماع. ويحدونا الأمل في أن تنفذ الأطراف التدابير الإنسانية الرامية إلى معالجة الحالة الخطيرة والجهود الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة من أجل التوصل إلى الاتفاق السياسي اللازم. ونكرر التأكيد

على أهمية تمثيل المرأة على جميع المستويات في المناقشات بشأن الجمهورية العربية السورية من أجل كفالة النظر في شواغلها على النحو الواجب واتخاذ إجراءات بشأنها.

ويتجسد تدهور الحالة الأمنية في لبنان، في جملة أمور، في الاشتباكات التي وقعت بين المتظاهرين المؤيدين لنظام الأسد والمعارضين له في طرابلس، والهجوم الذي تعرضت له السفارة الإيرانية، واغتيال الوزير السابق محمد شطح، والانفجار الذي وقع مؤخرا في ضاحية الجنوبية لبيروت في حارة حريك وبلدة الهرمل. وتناشد شيلي الزعماء السياسيين اللبنانيين تعزيز الاتفاقات اللازمة لكفالة قيام المؤسسات في البلد بوظائفها. بالإضافة إلى ذلك، فإن من الأهمية بمكان تشجيع المجتمع اللبناني على سياسة النأي بالنفس التي اعتمدت في إعلان بعبدا.

ونحن نعتقد أن إرادة المجتمع الدولي تتمثل في دعم لبنان بتعزيز الاستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية، وخاصة الآن مع بدء جلسات استماع المحكمة الخاصة التي أنشئت لمحاكمة المشتبه في تورطهم في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، الأمر الذي يشكل عنصرا حاسما في مهمة مكافحة الإفلات من العقاب.

وتتمتع شيلي بعلاقات واسعة النطاق مع المجتمعات المحلية في الشرق الأوسط، وهي على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في رسم الطريق إلى السلام والتقدم لسكان المنطقة.

أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى كل من رحب بانتخاب بلدي عضوا غير دائم في المجلس.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم اليوم، سيدي الوزير، بوصفكم رئيس مجلس الأمن. كما نهنئ الأردن على توليه رئاسة المجلس.

لقد حددت الجمعية العامة عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. يتفق الاتحاد الروسي مع رأي الأمين العام بأن السنة تمثل مرحلة هامة في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ويقف على أهبة الاستعداد لبذل كل جهد ممكن من أجل ضمان أن يصبح حقيقة واقعة. ومع ذلك، كما هو الحال في أي نزاع، يجب حل هذا الخلاف الذي طال أمده على أيدي الأطراف المتنازعة. ونحن نتابع بعناية عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، بما في ذلك المحاولات، أولا وقبل كل شيء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، الرامية إلى إيصال الطرفين إلى إطار متفق عليه من أجل تحديد المبادئ المستقبلية للحل المتعلق بالوضع النهائي.

وتحبذ روسيا التسوية الشاملة والعادلة والطويلة الأجل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، استنادا إلى الإطار الدولي المعروف الداعي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، داخل حدود معترف بها دوليا، تعيش في سلام وأمن مع جميع جيرانها. ومن الطبيعي أن أي حل يتم التوصل إليه لا بد أن يقبله الجانبان؛ فالحلول المفروضة أو غير المنصفة لن تدوم طويلا. ونحن نواصل المشاركة بنشاط في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وعلى وجه الخصوص، في إطار الوسطاء الدوليين للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط.

في هذا السياق، نحيط علما بتكثيف الجهود المبذولة على مستوى الممثل الخاص، في سياق الاجتماع الأخير الذي عقد في باريس في ١٢ كانون الثاني/يناير. ونرى أن هذا الاجتماع كان الأكثر فائدة. ولا نزال نعتقد بأنه ينبغي لجهود المجموعة الرباعية الاعتماد على عمل جامعة الدول العربية. وفي اتصالاتنا مع الفلسطينيين والإسرائيليين، لا نزال نحث كلا الطرفين على الوصول إلى مفاوضات موضوعية بشأن جميع

مسائل الوضع النهائي. وفي غضون يومين، سيرحب بلدي بالرئيس الفلسطيني، السيد محمود عباس، في موسكو.

ويساورنا قلق بالغ بشأن الحالة على أرض الواقع. فبناء المستوطنات مستمر، وهو في الواقع يقضي على بوادر النوايا الحسنة الصغيرة، مثل إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين الذين كانوا يقبعون في السجون الإسرائيلية منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. كما يساورنا القلق إزاء استمرار الغارات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى قتل وجرح العديد من الفلسطينيين، فضلا عن تفشي العنف الذي يمارسه المستوطنون.

ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عدد الفلسطينيين المطرودين من المنازل التي هدمتها إسرائيل في عام ٢٠١٣ بلغ ما مجموعه ١ ١٠٠ شخص، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٥ في المائة عن العام السابق. ونحن أيضا ندين بشدة إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، أيا كانت المبررات المقدمة. ولا بد أن تتوقف الخروقات الأمنية على طول حدود قطاع غزة. فجميع هذه الحوادث التي تفاقم الحالة أبعد ما تكون عن أن تفضي إلى إجراء المفاوضات.

والحالة في قطاع غزة لا تتحسن؛ بل على العكس من ذلك، يزداد عزل قطاع غزة عن بقية العالم، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وينبغي حل مشكلة غزة بصورة شاملة، بما في ذلك عن طريق الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي، واستعادة الإدارة الموحدة في الأراضي الفلسطينية. ولا نزال مقتنعين بأن رأب الصدع الفلسطيني على أساس برنامج السلطة الفلسطينية ومبادرة السلام العربية سوف يتماشى مع التطلعات إلى تحقيق السلام بالنسبة لإسرائيل وفلسطين. ومن الواضح إن التوصل إلى حل شامل فلسطيني – إسرائيلي – والأمر الأقل احتمالا توطيد نتائجه – سيكون مستحيلا بدون الوحدة الفلسطينية.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على بدء المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة. ومع الدعم البناء من جانب المجتمع الدولي، نؤيد النهج المسؤول والمبدئي للأمين العام بتوجيه الدعوة للمشاركة في تلك الجهود إلى كل من يمكنهم التأثير بشكل مباشر على الأوضاع في سوريا، بما في ذلك إيران. فعدم كفالة مشاركة أطراف فاعلة رئيسية كهذه سيكون خطأ لا يغتفر. ومن يشككون في الحاجة إلى ذلك من الواضح أنهم غير مهتمين بالتوصل إلى حل عادل للأزمة السورية. وندعو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التي قررت المجيء للمؤتمر إلى الكف عن ممارسة فرض شروط مسبقة. ونأسف لأن وفد المعارضة لا يشمل مشاركة مجموعات المعارضة الداخلية الوطنية، مثل لجنة التنسيق الوطنية، وعدد من المجموعات الكردية الرئيسية، مما يشكك في مصداقية وطبيعة تمثيل المعارضة.

إلا أننا نود التنويه بعزم الحكومة السورية واستعدادها التام لأن توفد إلى سويسرا ممثلاً عنها ووفداً مكتمل التفويض، فضلاً عن التدابير التي اتخذتها دمشق، كاستجابتها للنداء الروسي بشأن الأوضاع الإنسانية. ويتعلق ذلك بإيصال الإمدادات الإنسانية إلى المناطق السكنية في الغوطة وأماكن أخرى، بما في ذلك دمشق وحلب. وقد رأينا في تلك المناطق استعداداً لتبادل المدنيين المحتجزين كرهائن لدى المقاتلين مقابل السجناء في السجون الحكومية.

والتنفيذ العملي لتلك التدابير يتطلب تعاوناً من قبل المعارضة المسلحة لكفالة الوصول الآمن للشحنات الإنسانية. ونأمل أن الحكومة التي تبدى استعداداً لكي تفعل ذلك، ستقابل بخطوات مماثلة من جانب المعارضة. ونتوقع أن تحترم الوعود التي قطعت في الكويت.

ومن المهم في هذا الموقف أن تتولى الأمم المتحدة تنسيق المساهمات وتوزيع المساعدات المادية بكل أشكالها. وسنواصل

عملنا بلا كلل لدعم الحوار فيما بين السوريين بغية وضع حد نهائي لإراقة الدماء والحيلولة دون تحول سوريا إلى بؤرة للإرهاب الدولي والإقليمي، وتهيئة الظروف للسلام والهدوء وضمان احتفاظ البلد بسلامته الإقليمية السيادية وبقاءه كدولة علمانية مستقلة تكفل كافة حقوق المجموعات العرقية والدينية.

السيد ارو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، وممثل دولة إسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، على بياناتهم.

سوف أتناول عدداً من النقاط - عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية والحالة في سوريا - قبل أن أتطرق بإيجاز إلى لبنان.

في الشرق الأوسط، يجب عمل كل شيء لضمان أن تكلل الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة بالنجاح. وفرنسا تقدم دعمها الكامل لجهود الولايات المتحدة، ووزير الخارجية تحديداً، لدفع المفاوضات الجارية إلى الأمام. ومعايير الحل معروفة ومحددة في العديد من قرارات مجلس الأمن. وقبول الأطراف في نهاية المطاف بمبادرة للولايات المتحدة بشأن إطار للمفاوضات، يحدد خطوطاً عريضة لحل النزاع، يمكن أن يشكل تقدما كبيراً نحو التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. وبعد عشرين عاما من أوسلو، فإن أي صيغة مؤقتة يجب أن توضع جانباً.

وبغية ضمان التقدم في الجهود الحالية، يجب على الأطراف أن تمتنع عن أي بادرة من شأنها أن تقوض هذه العملية، خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات. وفرنسا، جنباً إلى جنب مع شركائها الأوروبيين، أدانت إعلان السلطات الإسرائيلية عن طلب العطاءات في ١٠ كانون الثاني/يناير لبناء ما يزيد على ١٨٠٠ منزل في القدس الشرقية والضفة الغربية، وذلك في أعقاب الموافقة في ٥ كانون الثاني/يناير على بناء منازل جديدة في مستوطنتي عوفرا وكارني شومرون في الضفة الغربية. وقد دعا الرئيس الفرنسي السلطات الإسرائيلية للوقف الكامل والنهائي لبناء المستوطنات عندما زار اسرائيل وفلسطين في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وقدم الاتحاد الأوروبي في استنتاجاته بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر تفاصيل شراكات الامتياز الخاص التي لم يسبق لها مثيل والتي ستطرح على الأطراف حال التوصل إلى اتفاق نهائي، وهو الهدف من الجهود الحالية، بالطبع. وستشمل تلك الشراكة الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، وبالتالي ستسمح بتعاون أقوى بين الاتحاد الأوروبي والدولتين، وتعزيز المساعدة في بناء الدولة الفلسطينية وتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية والبشرية في المنطقة.

فيما يتعلق بسوريا، وبالنظر إلى معاناة شعبها وتدمير البلد، يجب ألا تسود عقلية القدرية. ونأمل أن يكون هذا الاسبوع حاسماً. فمؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا سيبدأ في مونترو يوم الأربعاء ٢٢ كانون الثاني/يناير. ولم تدخر فرنسا وشركاؤها الدوليون وسعاً في مساعدة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية للتحضير لذلك المؤتمر المهم. وينبغي الترحيب بالقرار الذي اتخذته المعارضة السورية في عطلة نهاية هذا الاسبوع في اسطنبول بالمشاركة في المؤتمر برعاية الائتلاف الوطني.

ولم يكن هذا القرار تلقائياً. فاستمرار القمع الوحشي، وخاصة في حلب، والسكان المدنيون العالقون في القتال، وعدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، واليرموك واحدة من الأمثلة الأكثر مأساوية، وأخيرا، البيانات الاستفزازية بشأن احتفاظ الرئيس بشار الأسد بالسلطة بأي ثمن من خلال انتخابات رئاسية، الأمر الذي لا يمكن لأي شخص عاقل أن يقر بشرعيته، والرد الفاحش من جانب السيد المعلم على دعوة الأمين العام إياه

للمؤتمر – لقد فعل النظام كل شيء لعرقلة مشاركة المعارضة في تلك العملية.

إن دعوة الأمين العام إلى مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا لا لبس فيها. والهدف من المؤتمر هو التنفيذ الكامل لبلاغ جنيف (S/2012/523، المرفق)، أي إنشاء حكومة انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة، بما في ذلك، طبعاً، على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. ونحن متفقون في الاعتراف بأن هذه الوثيقة تمثل نقطة مرجعية لحل سياسي في سوريا. ومحاولات النظام فرض تفسيره على مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا لن تنطلي على أحد.

وعندما يتعلق الأمر بإيران، يجب أن يكون واضحاً للجميع أن أي مشاركة في مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا مشروطة بالقبول الصريح للولاية المحددة في رسالة الدعوة إلى المؤتمر الموجهة من الأمين العام، والتي أشرت إليها للتو. فلا يمكن للمرء أن يدعي دعم عملية سياسية للخروج من الأزمة بحسن نية بينما يرفض الهدف والمعايير. وفي هذا الصدد، فإن الأسئلة المطروحة من قبل الائتلاف الوطني السوري مشروعة، وينبغي الرد عليها.

ومع أن هذا أمر بديهي، أود أيضا أن أذكر المجلس بأن أولئك الذين تلطخت أيديهم بالدماء – أولئك الذين يتحملون المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت على مدار أكثر من عامين – يجب ألا يكون لهم أي دور في عملية الانتقال السياسي. ونود أن نرى تلك المسائل معروضة على المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ضوء هذه الخلفية، علينا أيضا أن نرسل رسالة دعم إلى لبنان. نحن نؤيد عزم السلطات اللبنانية على حماية نفسها من التداعيات السياسية للأزمة السورية، وذلك تماشيا مع إعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢، في الوقت الذي تكافح الإرهاب بجميع أشكاله وتلتزم بمكافحة الإفلات من العقاب. وبدء جلسات المحاكمة في المحكمة الخاصة بلبنان يمثل مرحلة حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب على الأعمال الإرهابية.

إن لبنان بحاجة ماسة إلى حكومة قادرة على اتخاذ القرارات، بالنظر للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحفوفة بالصعاب على نحو متزايد. ويجب أن تكون قادرة أيضاً على الاعتماد على أداء المؤسسات التي يمكن أن تساعد على مواجهة تدفق ما يقرب من مليون لاجئ من سوريا. ويجب أن نستمر في حشد الدعم لذلك البلد، ولا سيما في سياق مجموعة الدعم الدولية للبنان.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بكم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على تولي الأردن رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي وفرت لنا معلومات غنية عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

وسيركز بياننا على ثلاثة جوانب: هي السلام بين إسرائيل وفلسطين، وسوريا، ولبنان. ونرى أولا، أن تحقيق السلام الفوري بين إسرائيل وفلسطين يكتسي أهمية محورية بالنسبة لتطبيع الحالة في الشرق الأوسط.

فضلا عن أهميته الحيوية للسلام والأمن العالميين أيضا.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر التأكيد على تأييد نيجيريا لحل الدولتين الذي من شأنه أن يمكّن إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومن رأينا أن السلام بين إسرائيل وفلسطين لن يكون له أثر إيجابي على كلا البلدين فحسب، بل يشكّل أيضا عاملا حاسما لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ استؤنفت المحادثات المباشرة بشأن الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين بعد توقف طويل. ونثني على الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة، وعلى الالتزام الشخصي من قبل وزير خارجيتها جون كيري باستئناف المحادثات. وبوسع المجتمع الدولي أن يعطي زخما لهذا الجهد من خلال دعم عملية السلام الحالية.

ونلاحظ أنه قد حددت فترة تسعة أشهر للتوصل خلالها إلى تسوية شاملة لجميع المسائل المعلقة.

ونحن الآن في الشهر السادس. وعليه نحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات أكبر في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام.

إن محادثات السلام بوساطة الولايات المتحدة تمر الآن بمرحلة حرجة للغاية. وقد لا يكون الإعلان مؤخرا من قبل الحكومة الإسرائيلية عن خطة بناء ١ ٤٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية والضفة الغربية مفيدا لعملية السلام. ونحث إسرائيل على إعادة النظر في هذه الخطة لأن من شأنها عرقلة محادثات السلام.

ونيجيريا ليست غافلة عن ضرورة كفالة أمن واستمرار وجود إسرائيل بوصفها دولة ذات سيادة. ولهذا السبب، فإننا نؤيد إجراء مناقشة شاملة لجميع قضايا الوضع النهائي لكي لا يكون هناك مجال لاستمرار

الصراع الذي استمر طويلا ضد مصالح كلا الطرفين. ونشجع كليهما على أن يدرسا بعناية

خطة الولايات المتحدة بشأن الترتيبات الأمنية، بهدف المضي قدما نحو اعتماد اتفاق يتناول تلك المقترحات.

ونلاحظ أيضا أن أعضاء المجموعة الرباعية قد عقدوا اجتماعا على مستوى رفيع للغاية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وأكدوا فيه مجددا عزمهم على تقديم دعم فعال لكلا الطرفين. ومع ذلك، نود أن نؤكد على ضرورة النظر إلى الجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وبناء المؤسسات الفلسطينية على أنها تدعم عملية السلام، وليست تمثل بالضرورة بديلا عنها. ونرى أنه يجب إيلاء الأولوية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وننوه ونرحب بالاجتماع الذي عقد في عمان بين الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الخميس الماضي الموافق ١٦ كانون الثاني/يناير، لمناقشة عملية السلام والبحث عن السبل الكفيلة بالمضي بها قدما. ونشجع التبادلات من قبيل اتخاذ تدابير بناء الثقة والبحث بصورة شفافة عن سبل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بسوريا، فإننا إذ نرحب بالتقدم المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها البلد تحت

إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة الأمم المتحدة المشتركة، فإننا نحث العالم على عدم إغفال الحرب الأهلية الجارية في البلد، والتي أودت بحياة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، علاوة على تشريد الملايين من السكان داخل الحدود السورية وعبرها على حد سواء. ولا يزال الجانب الإنساني من الأزمة السورية مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة لنيجيريا، وخصوصا فيما يتعلق بالإفادات عن سقوط ملايين الأطفال ضحايا.

ويشكّل البعد الجنساني للأزمة مصدرا للقلق بالنسبة لنا أيضا. ونعرب عن انزعاجنا البالغ إزاء التقارير عن تزايد الاعتداء على المرأة وارتكاب أعمال العنف بحقها، لا سيما في مخيمات اللاجئين، حيث من المفترض أن تشعر بالأمان بل والحماية. ونشجب وندين أعمال العنف ضد المرأة، ونود أن نرى تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ذلك أن المعاناة والإهانات التي تواجهها المرأة السورية في مخيمات اللاجئين تنتقص بشدة من إنسانيتنا. وندعو جميع الأطراف في الصراع إلى أن تكفل في جميع الأوقات، سلامة وكرامة المرأة التي أحدقت بها الأزمة.

لقد أصبحت الحاجة إلى استعادة السلام في سوريا اليوم أكثر إلحاحا من ذي قبل. ويحدونا الأمل في أن يهيئ مؤتمر جنيف ٢ بشأن سوريا، المزمع عقده هذا الأسبوع، الظروف اللازمة لتحقيق ذلك الهدف المنشود. ونشجع جميع أطراف الصراع على المشاركة في المؤتمر دون شروط مسبقة. ونكرر التأكيد على موقفنا القائل بعدم وجود حل عسكري للأزمة السورية. ومن شأن حل سياسي يتم التوصل إليه عبر عملية تتسم بالشفافية والشمول وحده أن يؤدي إلى إحلال السلام في سوريا. وتتطلع نيجيريا إلى أن تصبح سوريا في المستقبل القريب جدا، بلدا سلميا ديمقراطيا مزدهرا، وأن تتبوأ المكانة اللائقة بها في العالم.

وإذ أنتقل إلى تناول الحالة في لبنان، فإننا ندين بشكل قاطع الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية التي خلّفت العديد من القتلى بين المواطنين اللبنانيين، بالإضافة إلى عشرات الجرحى. وتهدد تلك الهجمات السلام والاستقرار في البلد، وتضيف بعدا آخر للحالة الأمنية الصعبة بالفعل. وقد أوضح الرئيس سليمان أن تحصين لبنان ضد تلك الهجمات يقتضي التضامن بين القادة والشعب. ونحث الشعب اللبناني على توحيد صفوفه والوقوف بحزم مع قادته ضد كل ما يستهدف النيل من كيانه السياسي وإشاعة اليأس فيه. وهيهات للاعتداء على الأبرياء والعزّل أن يعالج بأي حال من الأحوال الخلافات السياسية للأطراف، أو أن يسهم في تقدم لبنان أو النهوض بوحدتها. ومن شأن الحوار النزيه واللجوء إلى الوسائل السلمية وحدهما أن يحققا النفع ونيل الأهداف السياسية المرجوة في الأجل الطويل.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أرحب بحضور وزير خارجية بلدكم في مجلس الأمن اليوم، وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه، وممثلي فلسطين وإسرائيل على إسهامهما في هذه المناقشة.

وإذ يحل علينا عام ٢٠١٤، فإننا أمام فرصة مواتية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد كان استئناف المفاوضات المباشرة في العام الماضي خطوة جريئة إلى الأمام. وكانت تلك خطوة نحو السلام في منطقة مضطربة متجد منا الترحيب التام. وتقع المسؤولية على عاتق جميع الحاضرين هنا فيما يتعلق بدعم الطرفين، بقيادة الولايات المتحدة، من أجل اغتنام هذه الفرصة.

وما تزال حكومة بلدي تواصل دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الوزير كيري وفريقه. ونحث القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على مواصلة التزامهما وتركيزهما الجديرين بالإعجاب في هذا الشأن.

لقد حل علينا هذا العام بصورة إيجابية، جراء تنفيذ إسرائيل لقرارها الشجاع بالإفراج عن المجموعة الثالثة من السجناء الفلسطينيين. وتعتقد المملكة المتحدة اعتقادا راسخا أن هذه الخطوات – على الرغم من صعوبتها – تكتسي أهمية بالغة من أجل التوصل إلى السلام والأمن الدائمين.

ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء قرار إسرائيل الإعلان عن بناء مزيد من المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. وتدين حكومة بلدي تلك الإعلانات، وترى أن الإجراءات من هذا القبيل تشكّل تهديدا خطيرا للسلام. ونحث إسرائيل على تجنب المزيد من هذه الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية، وأن تكف عن المضي قدما في تنفيذ تلك الخطط. كانت المملكة المتحدة واضحة في القول بأن نجاح هذه العملية يقتضي أن يرى السكان الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء ثمار السلام بشكل حقيقي وملموس في الميدان. وعليه، فإننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء هدم ٦٦٣ من المنازل وهياكل كسب العيش المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية في عام ٢٠١٣. وتلحق أعمال هدم المنازل

والإخلاء الضرر بعملية السلام، علاوة على أنها تشكّل في جميع الظروف انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

ومما يثير القلق أيضاً التقارير الواردة عن هجمات ”دفع الثمن“، بما فيها الهجوم على مسجد في قرية دير استيا في ١٥ كانون الثاني/يناير. نحن ندين مثل هذه الأعمال ونحض السلطات الإسرائيلية على تقديم الجناة إلى العدالة. كما يساورنا القلق إزاء اطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، وندين، على وجه الخصوص، الصواريخ التي أطلقت صوب عسقلان في ١٦ كانون الثاني/يناير في انتهاك للقانون للدولي. على جميع الأطراف احترام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر احتراماً تاماً. إن استمرار العنف لن يؤدي إلا إلى وقوع المزيد من الخسائر بين السكان في غزة وإسرائيل.

ستكون هناك قرارات صعبة في الشهور المقبلة، لكننا نحض جميع المعنيين على إبقاء هدفهم المشترك صوب أعينهم: تسوية تفاوضية قائمة على حل الدولتين تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وذات سيادة وقابلة للحياة تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة ومطمئنة. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لأداء دورها. لذلك فإننا نؤيد بقوة استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم حزمة غير مسبوقة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني لكلا الطرفين في حال توصلا إلى صفقة بشأن الوضع النهائي.

فيما يتعلق بسوريا، فقد أوضح الأمين العام أن هدف مؤتمر جنيف ٢ المزمع عقده هذا الأسبوع بشأن سوريا هو مساعدة الأطراف السورية على إنهاء العنف والتوصل إلى اتفاق شامل على التسوية السياسية، وتنفيذ بيان جنيف (S/2013/523، الملحق)، مع المحافظة على سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وبناء على ما اتفق عليه الأعضاء الدائمون في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ واعتمده مجلس الأمن بكامله في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن ذلك يعني الاتفاق على إنشاء هيئة انتقالية حاكمة في سوريا تتمتع بكامل السلطات التنفيذية يُتفق عليها بالتراضي تلبيةً لتطلعات الشعب السوري.

بالأمس، أعلن الأمين العام أنه قدم الدعوة لإيران لحضور المؤتمر في مونترو على أساس أن تعترف بأن غرض المؤتمر هو تنفيذ بيان مؤتمر جنيف ١ تنفيذا كاملاً. إنْ كان الإيرانيون سيشاركون، فقد بات من الضروري الآن أن تعلن حكومتهم على الملأ بوضوح أنها تتشاطر ذلك الفهم. ولقد حضضنا أيضاً الأمم المتحدة على كفالة دور كامل للمرأة في مفاوضات السلام السورية، بناء على ما كلفها به مجلس الأمن في العديد من القرارات، لا سيما القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

من المهم أن نتذكر أن تلك المفاوضات ستأخذ شكل العملية ولن تكون حدثا منفرداً. وينبغي ألا أن نقلل من عظم التحديات التي تنتظرنا، ويجب ألا تغيب عن أعيننا الحالة اليائسة التي يواجهها المدنيون السوريون بصورة يومية. يقدر المرصد السوري لحقوق الإنسان أعداد القتلى بأكثر من ١٢٥ ألف شخص. ولقد رأينا في حلب وفي سائر أنحاء سوريا كيف يواصل النظام الهجوم على سكانه المدنيين بالبراميل المتفجرة. يشكل ذلك القصف العشوائي جريمة أخرى من جرائم الحرب التي يرتكبها النظام، وعلى الأسد ومن حوله ألا يساورهم أي شك في أن العالم سوف يقدمهم للمساءلة. ينبغي إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد أضحت أبعاد الأزمة كارثية. إذ إن ١١ مليون سوري بحاجة ماسة إلى المساعدة العاجلة، خاصة في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. إن الأزمة لا مثيل لها، وعلى العالم أن يستجيب كما ينبغي.

نرحب بالتعهدات البالغة ٢,٤ بليون دولار التي أسفر عنها مؤتمر المانحين في الكويت الأسبوع الماضي. لقد أعلنت حكومة بلدي تعهداً إضافياً بمبلغ ١٦٣ مليون دولار من

المساعدات الإنسانية، ما يرفع إجمالي مساهمتنا إلى بليون دولار، وهو أكبر مبلغ تقطعه المملكة المتحدة على نفسها في أزمة واحدة. يتجه التمويل نحو سد الاحتياجات الأساسية المنقذة للحياة للسوريين المتأثرين بالصراع سواء داخل سوريا أو في الأردن ولبنان وتركيا والعراق. إننا نحي البلدان المجاورة، لا سيما الأردن، لما تتحمله من عبء في المساعدة على تخفيف معاناة الشعب السوري.

غير أن زيادة التمويل لا يمكن أن تحدث تنغييراً إلا إذا كان هناك تقدم في تحسين إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية وتوفير الحماية لها في سوريا، حيث يقبع ٢١ من العاملين في الأمم المتحدة رهن الاعتقال وحيث لقي ٤٧ من العاملين في الحقل الإنساني حتفهم. لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) الصادر عن المجلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ محدوداً للغاية. من غير المقبول أن يتعمد النظام عرقلة قيام المنظمات الإنسانية بإيصال المعونات. لقد أثبت النظام أن بإمكانه تيسير وصول مفتشي الأسلحة الكيميائية؛ وعليه أن يظهر نفس القدر من الالتزام لكفالة وصول المعونات لمن هم في أشد الحاجة إليها.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): نرحب بكم ترحيبا حاراً، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن ونهنئكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس.

أود في البداية أن أثني على المجلس لمبادرته إلى إدراج الحالة في الشرق في الأوسط في جدول أعماله، وعلى ما دأب عليه من الاهتمام بتلك المسألة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته، وممثلَ إسرائيل والمراقبَ عن دولة فلسطين على بيانيهما. وأود أيضاً أن أرحب بجميع الوفود التي انضمت إلى قائمة المتكلمين في المجلس اليوم.

عند الحديث عن الحالة في الشرق الأوسط، يتبادر إلى الذهن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بالرغم من فداحة الأزمة السورية وتأثيرها على البلدان المجاورة مثل لبنان. فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الذي ما برح يشكل مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي بسبب طابعة وتعقيده وتأثيراته الإقليمية – نعتقد، كما يعتقد كثيرون غيرنا، أنه في غياب تسوية نهائية عادلة ومنصفة تضمن أمن إسرائيل وقيام دولة مستقلة وقابلة للحياة للفلسطينيين، فسيكون من الصعب الزعم أن سلاماً فعالاً ودائماً قد تحقق في الشرق الأوسط. في ذلك الصدد، فإن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخارطة الطريق التابعة للمجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، والاتفاقات القائمة بين الطرفين، تتضمن الأطر القانونية والحلول الممكنة لصراع طال أمده ونجمت عنه عواقب كارثية.

بناء على ذلك يجب على الفلسطينيين والإسرائيليين بذل قدر أكبر من الجهود لاستئناف المفاوضات وصولاً إلى تسوية شاملة لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، ما من شأنه أن يضع حداً للاحتلال وللصراع. يتضمن ذلك مسائل الأراضي، والأمن، ومركز القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والمياه، وهي جميعها يجب أن تقوم على مبدأ وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، ويعترف فيه كل طرف بالحق الشرعي للطرف الآخر في العيش في سلام وأمن. في رأينا المتواضع، لن يتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الأساسية ولا الشعب الإسرائيلي من العيش في سلام وأمن ضمن حدود عام ١٩٦٧ إلا عن طريق التسوية العادلة والدائمة عبر التفاوض. إن خيار السلام بطبيعة الحال لا يتماشى مع مواصلة استعمار الأراضي المحتلة، واستمرار حصار غزة، والغارات الجوية على السكان المدنيين، والهجوم بالصواريخ على المواطنين الإسرائيليين الأبرياء. هذه الأعمال لا تعرض فقط للخطر عملية السلام، بل تقوض أيضاً جهود المجتمع الدولي الساعية إلى تحقيق حل الدولتين.

بالنسبة لنا، من الثابت أنه آن الأوان للاعتراف بدولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. يجب أن

نتحلى بالشجاعة لتخطي هذه المرحلة الضرورية لإحلال السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي هذا الصدد، نحيي ما قامت به الجمعية العامة من منح فلسطين مركزَ الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، وقبول عضويتها في منظمة اليونسكو. أياً كان الأمر، فإننا نحيي ونشجع جهود المجتمع الدولي عامة، وجهود الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من أجل إطلاق المفاوضات المباشرة بين طرفي الصراع. إن هذه الجهود، أيا كان ما تستحقه من الثناء، لا تكفي لوحدها، بل يجب على الطرفين المعنيين أن يتحليا بالإرادة السياسية الحقيقية لتجاوز المأزق الحالي وإعطاء زخم جديد للمفاوضات.

لذلك، ندعو بإلحاح المجتمع الدولي كافة، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، فضلا عن الدول ذات النفوذ لدى كلا الطرفين، إلى مواصلة تشجيع دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات لبناء الثقة المتبادلة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في سوريا. فهي تستدعي منا جميعا العمل، لأن الحالة الراهنة خطيرة بصفة خاصة. ليس لدينا الحق في جعل شعب بأكمله يؤول إلى الزوال. إن استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تنم عن تصعيد خطير للحرب الأهلية في ذلك البلد، هو إهانة للضمير الإنساني وللمثل العليا التي أدت إلى تأسيس منظمتنا. وفي حين نرحب بعملية تدمير الأسلحة الكيميائية السورية التي انطلقت في أعقاب الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا، يود بلدي أن يتم تحديد الذين استخدموا تلك الأسلحة وتقديمهم إلى محكمة دولية.

علاوة على ذلك، نحن نشعر بالجزع لرؤية سوريا تتدهور إلى هذا الحد، ولرؤية السوريين يتقاتلون في ما بينهم بهذا الشكل من العنف. إن المجتمع الدولي يجب ألاّ يدخر أي جهد لوقف هذه المأساة. والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقصف المدنيين، والإعدامات بإجراءات موجزة، أمور يجب أن تدان إدانة قاطعة، ويجب محاكمة الجناة أيّا كانوا. كما نعرب عن جزعنا حيال الفظائع التي ترتكبها المجموعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تعمل على تفاقم الوضع بما يرافق ذلك من قتال شرس، الأمر الذي يؤدي إلى مئات الوفيات، ناهيك عن الاعتداءات التي تتحمل وزرها.

ونظرا لهذه الفوضى السائدة، نأمل من مؤتمر جنيف ٢ المعني بسوريا، والمقرر أن يبدأ في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أن يوفر حلا ملائما للأزمة السورية عن طريق الجمع بين جميع شرائح المجتمع السوري، وتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري. وتأمل تشاد ألاّ يتراجع الائتلاف الوطني السوري عن قراره الشجاع بالمشاركة في المؤتمر.

ونأمل بشدة أن يتمكن المؤتمر من وقف دوامة العنف وتوفير حل دائم للأزمة السورية. وإذا أدّت المفاوضات التي سيجريها مؤتمر جنيف ٢ إلى حل للأزمة، وهو ما نأمله بشدة، يجب على المجتمع الدولي أن يبدأ فورا بالتفكير في اتخاذ تدابير لدعم سوريا في ما تبذله من جهود لإعادة الإعمار وبناء السلام.

أخيرا، أريد أن أتكلم عن الوضع في لبنان، الذي يتحمل العبء الأكبر من تداعيات الأزمة السورية. في الآونة الأخيرة، أصبح لبنان مسرحا لتفجير السيارات المفخخة وغيرها من الهجمات الإرهابية القاتلة، التي ندينها بشدة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أرحب بافتتاح المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي يوم الخميس الماضي، بغية محاكمة المزعومين بقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري و ٢١ شخصا آخرين محاكمة غيابية.

إن دورة الهجمات وعمليات الانتقام التي ترتكب في لبنان منذ الصيف الماضي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية، وأن تهدد الوحدة الوطنية الهشة أصلا. فإلى جانب أعمال العنف، إن وجود أكثر من مليون لاجئ سوري في لبنان هو أيضا مصدر للتوتر، ويمكنه أن يزيد الوضع تعقيدا.

ونظرا لمخاطر زعزعة الاستقرار في لبنان، يجب أن يولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام للوضع في هذا البلد بغية مساعدته على تحمل عواقب الأزمة السورية بشكل أفضل، والحفاظ على وحدته وتماسكه واستقراره.

السيد نيبيشاكا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي – مون على إحاطته الاعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، فضلا عن آفاق السلام في المنطقة.

تود رواندا أن تعرب عن تقديرها لجميع أصحاب المصلحة المعنين بعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة من خلال وزير الخارجية جون كيري. إننا نشيد بجهوده الدؤوبة في جلب الطرفين إلى مائدة المفاوضات المباشرة، ويحدونا الأمل أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة لرسم الطريق إلى الأمام نحو التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن المفاوضات الراهنة تمر بلحظة حرجة تتطلب من كلا الجانبين عدم إبداء الثقة والكياسة والصدق فحسب، بل أيضا الاستعداد للتضحية ببعض مواقعهما الهامة بغية التوصل إلى إبرام اتفاق حقيقي للسلام.

ورواندا على ثقة بأن الطرفين يمكنهما أن يتوصلا إلى الحل القائم على دولتين لصالح كلا الشعبين، وأن تعيش دولة فلسطين المستقلة القابلة للبقاء جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل الآمنة. وبغية التوصل إلى هذا الاتفاق، يجب التعمد في إظهار حسن النية وبناء الثقة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، مثل الامتناع عن شن الهجمات عبر الحدود والاستفزازات كافة، بما في ذلك الدعاية الإعلامية السلبية وجميع أشكال التحريض على العنف التي قد تعرّض المفاوضات الجارية للخطر.

وفي هذا الصدد، نشيد بالحكومة الإسرائيلية لاستمرار الوفاء بالتزامها القاضي بالإفراج عن الدفعة الثالثة المؤلفة من ٢٦ سجينا فلسطينيا، ونرحب بالتدبير الذي اتخذته السلطة الفلسطينية مؤخرا بتيسير من الحكومة الإسرائيلية لمواجهة التأثير المباشر الناجم عن العاصفة الأخيرة، والذي تضمن السماح بإيصال مضخات المياه، والمساعدات الإنسانية، و ١,٢ مليون ليتر من الوقود الصناعي لمحطة توليد الكهرباء في غزة، كجزء من المنحة القطرية. بيد أن وفدي يدين بشدة الهجمات الصاروخية المستمرة على جنوب إسرائيل من قطاع غزة، الأمر الذي يظل مصدر قلق كبير للمفاوضات الجارية. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية في قطاع غزة إلى المشاركة في عملية السلام، التي هي القناة الوحيدة القابلة للتطبيق والمؤدية إلى استقرار المنطقة. إن أفعالا من هذا القبيل تهدد بتفاقم الوضع الهش أصلا على أرض الواقع، ويمكنها أن تعرقل سير المفاوضات الجارية.

وفي ما يتعلق بالصراع الدائر في سوريا، تشعر رواندا ببالغ القلق حيال تدهور الوضع في هذا البلد، مما يستوجب على نحو أكثر إلحاحا وضع حد لأعمال العنف ومعاناة الشعب السوري، وايجاد حل سياسي. وما زلنا نعتقد أنه لا يوجد حل عسكري للصراع الدائر في سوريا، وأن تكلفة الحرب مرتفعة جدا بحيث يتعذر تحمّلها. لقد أودت الأزمة فعلا بحياة ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ من الأبرياء، وخلّفت أكثر من ٩ ملايين نسمة هم في حاجة ملحة إلى المساعدات الإنسانية. ونحن نحث جميع الأطراف على الاستجابة لفرصة التوصل إلى حل سياسي من خلال مؤتمر جنيف ٢ المعني بسوريا، ووقف الأعمال العدائية. ومن المهم أيضا أن تتوقف الدول المعنية، لا سيما الأعضاء الدائمين في هذه الهيئة المكرسة لتحقيق السلام والأمن، عن توريد الأسلحة إلى الأطراف المتنازعة المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري الصادق للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وكذلك للأمم المتحدة من خلال الممثل الخاص المشترك للأمين العام، على جهودها لجمع جميع

الأطراف معا بغية حل الأزمة في سوريا. وفي هذا السياق، تشعر رواندا بالقلق إزاء آلاف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، الذين جرى تطويقهم أو محاصرتهم في المناطق المتنازع عليها، وتم قطع المعونة عنهم لمدة شهر الآن بسبب استمرار القتال بين الحكومة وقوات المتمردين.

ونرحب بالمؤتمر الرفيع المستوى لاعلان التبرعات لسوريا الذي انعقد في الكويت بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير، ونشكر الجهات المانحة على التزامها القوي. ونحث جميع الذين تعهدوا بتقديم التبرعات على الوفاء بتعهداتهم في الوقت المناسب، بغية مساعدة السوريين في الظروف الحرجة التي يمرون بها. وندعو أيضا جميع الأطراف في سوريا إلى اتخاذ كل التدابير المناسبة بغية تيسير الوصول الآمن ودون عائق إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة، مثلما يتضمنه البيان الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15). ومن المهم أن تحترم أطراف الصراع وقف إطلاق النار محليا من أجل المساعدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الذين يحتاجونها، وأن تحترم جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وبالنسبة إلى لبنان، نرحب بافتتاح المحاكمات من جانب المحكمة الخاصة بلبنان لأربعة من المشتبه فيهم، بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات على الهجمات البشعة التي أودت بحياة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و ٢١ شخصا آخرين.

مع ذلك، فإن الحالة بشكل عام في لبنان آخذة في التدهور. وتدين رواندا بشدة سلسلة الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخراً في بيروت وفي مدينة طرابلس في الشمال، وكذلك تدين القصف في وادي البقاع الذي نجمت عنه عدة وفيات وإصابات بجراح. ونشعر بنفس القدر من القلق إزاء استمرار التوتر الطائفي في لبنان الذي يُعرّف بوصفه جزءاً من امتداد الصراع السوري. ونكرر أن السبيل الوحيد لإنهاء هذه التوترات الطائفية والعنف في لبنان سيتوقف بالكامل على تحقيق نتيجة إيجابية في مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا المتوقع منه إنهاء الصراع السوري.

ما فتئ وفدي يحض الحكومة اللبنانية على أن تظل متمسكة بإعلان بعبدا الذي رسم سياسة النأي بالنفس في ما يتعلق بالصراع في سوريا. ونشجع أيضاً جميع الأطراف في لبنان على إظهار التزامها والتوصل إلى توافق في تشكيل حكومة لبنانية جديدة مما سيعمل على تيسير إنهاء التوترات.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بوجود السيد ناصر جودة، وزير خارجية الأردن هنا لترؤس المناقشة المفتوحة اليوم. أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. لقد أصغت الصين باهتمام للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إسرائيل وفلسطين.

إن قضية فلسطين ما انفكت تمثل جوهر الحالة في الشرق الأوسط. وما زالت من دون حل لردح من الزمن، الأمر الذي لم تنجم عنه معاناة شديدة للشعب الفلسطيني فحسب، بل جعل من المستحيل أيضاً إحلال السلام بين فلسطين وإسرائيل ناهيكم عن إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. إن إقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي لفلسطين وإسرائيل هما السبيل الوحيد إلى الأمام وضمان هام أيضاً لإحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل في الشرق الأوسط.

ما انفكت الصين تقول بأنه ينبغي للأطراف المعنية أن تتمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس ومن خلال المفاوضات السياسية، إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة ارتكازاً على حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها.

تؤيد الصين محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية الجارية حالياً التي تقف عند منعطف دقيق. وإذا لم تمضِ قدماً

فإنها ستواجه نكسة. ينبغي لفلسطين وإسرائيل أن تعترف كل واحدة بحق الأخرى بالوجود وأن تراعي كل واحدة منهما الشواغل المعقولة للأخرى. وهذا أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التقدم في أي مفاوضات. ونأمل أملاً وطيداً في أن تعمل فلسطين وإسرائيل على اغتنام هذه الفرصة والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة وأن تتحليا بالنية الحسنة لكي تتوصلا فوراً إلى حل نهائي وأن تعززا تحقيق تقدم جوهري في محادثات السلام.

تعارض الصين الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الظروف الراهنة، فإن مما له أهمية كبيرة جداً إنهاء الأنشطة الاستيطانية ووقف العنف ضد المدنيين الأبرياء ورفع الحصار عن قطاع غزة وذلك من أجل الإبقاء على بيئة مفضية لمحادثات السلام.

لقد حددت الجمعية العامة عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي ظل الاضطراب الراهن في الشرق الأوسط ينبغي للمجتمع الدولي أن يمضي على أساس الهدف الشامل المتمثل في صون السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، وتعزيز الشعور بإلحاحيه المسألة في التماس حل للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية وتعزيز الجهود لتشجيع الأطراف المعنية على تحقيق السلام من خلال المحادثات. وتأمل الصين في أن تتخذ المجموعة الرباعية تدابير محددة في ذلك الصدد. ونؤيد قيام مجلس الأمن بدور أكبر في المساعدة على إيجاد حل للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية.

ما برحت الصين على الدوام، تعلق أهمية على مسألة الشرق الأوسط، وهي ملتزمة بالنهوض بعملية السلام. في أيار/مايو ٢٠١٣، ولأول مرة في التاريخ، تستقبل الصين زيارتين في آن واحد قام بها قادة فلسطينيون وإسرائيليون. وطرح الرئيس شي جينبينغ اقتراحا من أربع نقاط بشأن القضية الفلسطينية يبين بالكامل مدى إخلاص الحكومة الصينية وموقفها الإيجابي نحو تعزيز السلام في الشرق الأوسط. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زار وزير خارجية الصين، وانغ يي، فلسطين وإسرائيل وشجع أيضاً الطرفين على تحقيق السلام من خلال الحوار. سوف تواصل الصين متابعة اقتراح الأربع نقاط الذي طرحه الرئيس شي جينبينغ، وستعمل بكد للنهوض بمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وستؤدي دوراً أكبر لكي تقدم مساهمتها الواجبة في تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

إن الصين تتابع عن كثب الحالة في سوريا. لقد بينت بجلاء تام التطورات التي حدثت في السنوات الثلاث الماضية أن الوسائل العسكرية لن تجدي في تسوية مسألة سوريا. إن التسوية السياسية من خلال الحوار والتفاوض الخيار الصحيح الوحيد ومبتغى توافق الآراء الدولي. ومما يكتسي مزيدا من الأهمية أيضاً الاتجاه الذي يجب على جميع الأطراف أن تتبعه في المستقبل.

نرحب بمؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا ونؤيده، والمزمع عقده في ٢٢ كانون الثاني/يناير في سويسرا. بالأمس، أثار وزير خارجية الصين وانغ يي خمس نقاط بشأن مسألة سوريا. أولاً، لا بد من حل المسألة السورية بالوسائل السياسية. ثانياً، لا بد من أن يقرر مستقبل سوريا أبناء الشعب السوري أنفسهم. ثالثاً، لا بد من تعزيز عملية انتقال سياسي شاملة. رابعاً، لا بد من تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية في سوريا. خامساً، يجب تقديم المساعدة الإنسانية في سوريا وفي البلدان المجاورة لها.

إن مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا سيكون إيذاناً ببدء الحوار والمفاوضات التي ينبغي أن تكون عملية مستمرة. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف في سوريا مع الإبقاء في الأذهان مستقبل الأمة والمصالح الشاملة للشعب السوري بأسره، والتحلي بالإرادة السياسية، واغتنام الفرصة السانحة، والحضور إلى طاولة المفاوضات والسعي إلى التوصل إلى أرضية مشتركة ليتسنى إيجاد حل يفي بالمتطلبات الوطنية ويأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف.

ينبغي على المجتمع الدولي أن يتمسك بشدة بميثاق الأمم المتحدة وبالقواعد الأساسية التي توجه العلاقات الدولية؛ وأن يلتزم بالحفاظ على سيادة سوريا، واستقلالها، ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ واحترام إرادة الشعب السوري؛ واتخاذ موقف عادل ومتوازن ومحايد؛ والقيام بدور بناء في تعزيز محادثات السلام؛ وتهيئة الظروف المواتية للانتقال السياسي؛ وتأييد جهود الأمين العام والسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، ليتسنى الإبقاء على دور رئيسي للأمم المتحدة في الوساطة والتأثير تأثيراً كاملاً في العملية.

الرئيس: لا يزال يوجد عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.